فكرة الحكومة الالكترونية وتطبيقها في مصر

هشام عبد السيد الصافي [1]

[1] أستاذ القانون العام المنتدب، جامعة حلوان، مصر.

البريد الإلكتروني: helsafy2012@yahoo.com

الملخص:

أصبح استخدام الإنترنت عاملاً محفزاً في جميع مجالات العمل في السنوات الأخيرة، ولم يعد أمام أي دولة تريد أن تواكب العصر ولا تتخلف عنه سوى الاتجاه نحو المجتمع الإلكتروني والتكنولوجيا الرقمية، والدولة التي تفكر في تجاهل ذلك تشبه تلك التي تفكر في رفض الطيران كوسيلة للمواصلات، وقد كان للقطاع الخاص فضل السبق في إتباع نظام الإدارة الإلكترونية فكل شركة تجارية تريد النجاح وإن صغر حجمها اتخذت موقعًا لها على شبكة الإنترنت تنجز عن طريقه أغلب معاملاتها فازدهر نشاطها؛ وهو ما دفع الحكومات إلى تبني هذا الأسلوب الجديد في الإدارة للاستفادة مما يحققه من مزايا.

الكلمات المفتاحية:

الحكومة الإلكترونية، الإدارة الإلكترونية، مصر.

تاريخ إرسال المقال: 2021/10/18، **تاريخ قبول المقال:** 2022/09/01، **تاريخ نشر المقال:** 2022/12/31.

لتهميش المقال: هشام عبد السيد الصافي، "فكرة الحكومة الالكترونية وتطبيقها في مصر"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، المجلد 13، العدد 02، السنة 2022، ص ص 516-566.

المقال متوفر على الرابط التالي: https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/72

المؤلف المراسل: هشام عبد السيد الصافي، helsafy_2012@yahoo.com

The E-Government Idea & its Application in Egypt

Summary:

The use of the Internet has become a motivating factor in all areas of work in recent years, and no country that wants to keep pace with the times and is left behind only has the trend towards electronic society and digital technology, and the country that thinks of ignoring this is similar to the one that thinks of rejecting flying as a means of transportation. The private sector preferred to follow the electronic management system. Every commercial company wants to succeed, even if it is small in size. It has taken a website for it on the Internet through which most of its transactions are completed, and its activity has flourished; This is what prompted governments to adopt this new method of management to take advantage of the advantages it achieves.

Keywords:

Electronic management, electronic government, Egypt.

L'idée d'e-gouvernement et son application en Egypte

Résumé :

L'utilisation d'Internet est devenue ces dernières années un facteur de motivation dans tous les domaines du travail, et aucun pays qui veut suivre le rythme de son temps et rester à la traîne n'a que la tendance à la société électronique et à la technologie numérique, et le pays qui pense ignorer cela est semblable à celui qui pense à rejeter l'avion comme moyen de transport. Le secteur privé a préféré suivre le système de gestion électronique. Chaque entreprise commerciale veut réussir, même si elle est de petite taille. Elle s'est dotée d'un site Internet sur Internet par lequel s'effectuent la plupart de ses transactions, et son activité s'est épanouie ; C'est ce qui a poussé les gouvernements à adopter ce nouveau mode de gestion pour profiter des avantages qu'il procure.

Mots clés :

Gestion électronique, gouvernement électronique, Égypte.

مقدمة

صاحب نجاح تطبيق المعاملات الالكترونية في المعاملات في نطاق القانون الخاص، ظهور مصطلح الحكومة الالكترونية " الإدارة العامة الالكترونية أو الحكومة الرقمية "[1]؛ وهو ما يعني استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للوصول إلى الاستخدام الأمثل للموارد الحكومية، وكذلك ضمان توفير خدمة حكومية مميزة للمواطنين، والشركات، والمستثمرين، والأجانب، وتتطلب الحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية إدخال التقنية الحديثة إلى بيئة العمل الإداري بالمنظمات من خلال دمج تقنية المعلومات بثورة الاتصالات بهدف إدخال تغييرات أساسية في أنظمة الإدارة العامة وفي الهياكل التنظيمية فضلاً عن تطوير العنصر البشري من خلال وضع البرامج اللازمة التي تساعد في عملية تطبيق الحكومة الالكترونية[2]؛ وبدأت الحضارة الإنسانية تتحول من حضارة الوثيقة المكتوبة، والإنسان القارئ إلى حضارة الوثيقة الإلكترونية والإنسان المتفرج على شاشة إلكترونية[3]؛ وسنحاول في بحثنا هذا إلقاء الضوء بالتفصيل عن فكرة الحكومة الرقمية، وخصائصها، ومميزاتها، ومثالبها، وما تحتاج إليه للتحول إليها، ومعوقات ذلك التحول، مع الحديث عن تجربة الحكومة المصرية في التحول للحكومة الرقمية.

المبحث الأول: في مقاربة الحكومة الرقمية.

المبحث الثاني: حول تجسيد فكرة الحكومة الرقمية في مصر.

المبحث الأول: في مقاربة الحكومة الرقمية

يشهد العالم جملة من التغيرات والتطورات والتحولات في كافة مناحي الحياة، تؤثر بدورها على عمل مؤسسات القطاعين العام والخاص على حد سواء، شأنها في ذلك شأن مختلف قطاعات المجتمع؛ ولعل أبرز هذه التغيرات تتمثل في تطور تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والشبكة العالمية الإنترنت؛ التي ساهمت في إحداث تغير ملحوظ في عمليات القطاعين العام والخاص على حد سواء؛ بدأت الحكومات في تبني هذه الطريقة

---

[1]– ولقد ظهر **مفهوم الحكومة الرقمية أو الحكومة الالكترونية** أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية في إطار برنامج إعادة اختراع الدولة حيث دعا هذا البرنامج إلى التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في مجال تقديم الخدمات العامة خاصة تلك الخدمات التي تمس عددا كبيرا من المواطنين، انظر: **عبد العزيز عبد الله الرقابي**، الحكومة الالكترونية ودورها في تقديم الخدمات العامة في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2002، ص 18.

[2]– **هدى محمد عبد العال:** التطور الإداري والحكومة الالكترونية، د. ن، 2006، ص97.

[3]– انظر:

Pierre Truche, Jean-Paul Faugére, Patrice Flichy, *Administration électronique et protection des données Personnelles*, Paris: BU Paris x Nannterre , 2002, P.19 et s.

الجديدة في الإدارة، وتعد المملكة المتحدة من أوائل تلك الحكومات من خلال تبنيها عام 1999 لاستراتيجية ترمي إلى التحديث الكامل لشكل الحكومة في المستقبل؛ من خلال وضع هيكل كامل للإدارة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية؛ بدءاً من السلطات المحلية ووصولاً للوزارات المركزية؛ مما سيسمح للحكومة باتخاذ إجراءات فعالة للتعامل مع المشكلات المتوقعة؛ بدلاً من انتظار وقوعها؛ ثم التحرك نحو إيجاد حل لها بعد ذلك[4]؛ وسنتناول الحكومة الرقمية من حيث المفهوم، والمضمون، والفروق الجوهرية بينها وبين الحكومة التقليدية، مرورا بدوافع التحول للحكومة الرقمية ومراحل هذا التحول والمعوقات التي ستواجه هذا التحول نهاية بسبل علاجها.

المطلب الأول: محاولة تحديد مفهوم الحكومة الرقمية.

المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق الحكومة الرقمية

المطلب الثالث: التحول إلى الحكومة الرقمية.

المطلب الرابع: معوقات التحول إلى الحكومة الرقمية وآليات نجاحها.

المطلب الأول: محاولة تحديد مفهوم الحكومة الرقمية

نظراً لحداثة مصطلح الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية أو الإدارة الإلكترونية، وقلة الوعي العام الذي يحيط بها وبما يمكن أن تحققه من المساعدة في القضاء على الكثير من مساوئ الحكومة التقليدية، وهو ما سنعالجه في هذا المبحث من ناحية التعرف على التعريفات المختلفة للإدارة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية، واللغط الذي أثير بشأنها مع توضيح الأهداف التي ترمي إلى تحقيقها، مع إظهار الفارق بينها، وبين الحكومة التقليدية؛ أطلق البعض على الإدارة الإلكترونية لمرافق الدولة اسم الحكومة الإلكترونية، أو الحكومة الذكية، أو حكومة عصر المعلومات، أو الحكومة المحمولة، أو الإدارة بلا أوراق، أو الإدارة العامة الإلكترونية، أو الخدمات عن بعد، أو الإجراءات الإدارية عن بعد.

الفرع الأول: الحكومة الرقمية: النشأة والتعريف

عكفت الحكومات على الاستثمار الاستراتيجي في التكنولوجيا الرقمية؛ سعيًا منها لدعم تطوير إمكانات الحوكمة الفعَّالة، التي ترتكز في المقام الأول على تطوير الأداء والجودة والميكنة والموثوقية في العمليات الحكومية.

أولًا: نشأة الحكومة الرقمية

بدأت تجربة فكرة الحكومة الرقمية في عام 1986 في الدول الاسكندنافية من خلال ربط القرى البعيدة بالمركز (المحافظة – الولاية) من خلال الربط الإلكتروني بينهما، ورائد هذه الفكرة ومصممها هو أستاذ جامعي في جامعة أودونيس بالدنمارك يدعي Lars والذي أطلق عليها " مراكز الخدمة عن بعد"، ثم تبنى المشروع

4– **جلوريا إيفانز**، الحكومة الإلكترونية، سلسلة العلوم والتكنولوجيا، مكتبة الأسرة ،2007، ترجمة دار الفاروق، ص 7 وما بعدها.

صاحب شركة Dill بتبنيه لحل كافة المشكلات التي تواجه هذه الفكرة؛ ثم بدأت المملكة المتحدة تطبيق هذه الفكرة عام 1989 في مشروع قرية مانشستر بالاستفادة من التجربة الدنماركية في تطوير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والمهارية بها، ثم في عام 1992 عقد في المملكة المتحدة مؤتمر الأكواخ البعيدة لمتابعة مشروع مانشستر وما حققه من نجاح واخفاقات، وانتهى المؤتمر بتبني مجلس لندن فكرة الربط الإداري من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات في جمع ونشر المعلومات بوسائل إلكترونية " كالبريد الإلكتروني"، وإمكانية الوصول عن بعد لقواعد المعلومات؛ وبدأ تطبيق الفكرة في ولاية فلوريدا الأمريكية عام 1999، وانتقلت بعد ذلك الفكرة لجميع دول العالم[5].

ثانيًا: مفهوم الحكومة الرقمية

عرف العديد من الباحثين الحكومة الرقمية أو الإدارة الإلكترونية تحت مسمى الحكومة الإلكترونية معرفًا إياها من منظوره الخاص لها، ولما يمكن أن تؤديه من فوائد، ولشكلها، ولخصائصها [6]، فالتعريفات جميعها لا تقف عند اتجاه أو اهتمام معين؛ وجاءت الكلمات الإنجليزية الدالة عليها معبرة عن الربط بين العمل الحكومي وبين الإلكترونيات فيطلق عليها؛ Digital - On-line Government – Electronic Government Smart Government -Government.[7]

---

[5] – **منير عبد الله عثمان الطائش:** علاقة الإدارة الإلكترونية والثقافة التنظيمية بالأداء الوظيفي دراسة وصفية تحليلية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، قسم الإدارة الإسلامية، جامعة مولانا مالك إبراهيم الإسلامية الحكومية مالانج، إندونسيا، 2016، ص21، 22.

[6] – لا يجب الخلط بين الرقميات Digital والمعلومات Information فالرقميات ليس مجرد معلومات فعن طريق الرقميات يمكن نقل وتوصيل أشياء كثيرة غير المعلومات وحدها، وذلك لأن ما ينقل عبر شبكة المعلومات الدولية الإنترنت ووسائل الاتصال الرقمية ليس قاصرًا على المعلومات وحدها، بل يشمل جميع المواد التي يمكن ترقيمها، من أفكار وعلاقات وأحاسيس ومقاربات وتوقعات، وروابط جديدة واختراق لحاجز المكان والزمان بحيث يتحول العالم من قرية صغيرة إلى قرية رقمية عملاقة لا يراها أحد، فقد وصلت التجربة الرقمية التي أحدثت التحول من المادة الملموسة إلى المادة المرقومة إلى نقطة اللاعودة؛ فمثلا الرقمنة حررت التجارة التي فشلت اتفاقية الجات المبرمة منذ عام 1946 على تحريرها في أقل من عشرين عاما في شكل التجارة لإلكترونية؛ انظر: **فيليب ايفانز؛ توماس وورستر**، مرجع سابق، ص3.

[7] – ومصطلح Smart Government أول من أطلقه هو وزير المعلومات والتكنولوجيا الهندي **موضحًا الصفات الواجب توافرها في الحكومة الإلكترونية** وهي: 1–البساطة ويرمز لها بالحرف(S) اختصارا لكلمة Simplicity 2–الأخلاق ويرمز لها بالحرف(M) اختصارا لكلمة Morality 3–المسائلة ويرمز لها بالحرف(A) اختصارا لكلمة Accountability 4–سرعة الاستجابة ويرمز لها بالحرف(R) اختصارا لكلمة. 5–الشفافية ويرمز لها بالحرف(T) اختصارا لكلمة Transparency. انظر: **محمد صدام جبر**: الموجة الإلكترونية القادمة الحكومة الإلكترونية !!، معهد الإدارة العامة، السعودية، سنة (24)، عدد (91)، ديسمبر 2002، ص171، 172.

وعرفت الحكومة الرقمية بأنها: "إطار عام ومنظومة تقنية متكاملة تختلف عن الممارسات التقليدية للإدارة العادية، إذ أنها تشمل تحولاً كبيراً في العمل يشمل الأنشطة الحياتية في الدول من بشرية واجتماعية واقتصادية وإنتاجية للتطوير الداخلي لها، وبهدف تقديم خدمات أفضل من تلك التي تؤديها الإدارة التقليدية أصلاً"[8]؛ وعرفت أيضًا بأنها: "استخدام التكنولوجيا الحديثة من إنترنت، وهواتف محمولة، وأجهزة فاكس، وأنظمة مراقبة، وأجهزة تتبع وأجهزة راديو وتليفزيون لتقديم المعلومات والخدمات الحكومية للمواطنين والشركات الخاصة"[9]؛ كما عرفت بأنها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات لحرية تنقل المعلومات، وللتغلب على الحدود المادية، والشكل الورقي في النظام القائم، واستبداله بأنماط ونظم جديدة، تعتمد على أتمتة أو حوسبة الإجراءات الورقية الحالية"[10]؛ نجد أن الحكومة الرقمية هي: " قدرة القطاعات الحكومية على الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومحاولة تجاوز الخدمات الحكومية التقليدية بالتأسيس لأتمتة الإدارات ومختلف أنشطتها الوظيفية والتحول نحو الخدمات الالكترونية بشكل؛ يعيد النظر في طبيعة العلاقة بين الدولة والمواطن ويعزز مقدارا من الشفافية في عمل الأجهزة الحكومية بحثا عن المصداقية والرضا والقبول لدى الجماهير فتصبح الخدمة المقدمة إلى المواطن تعتمد على بعض الأسس خاصة منها السرعة والشفافية وعدم الاعتماد على الوسائل التقليدية، بدل ذلك يعتمد على التقنية المعاصرة أو المعلوماتية "[11]؛ وعرفت الحكومة الرقمية من نطاقها الضيق بكونها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات لزيادة حرية تنقل المعلومات دون قيود مادية تتمثل في القيود الورقية أو المكانية؛ إلى نطاقها الواسع بكونها: "استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لزيادة إمكانية الدخول إلى الخدمات الحكومية ونشرها عبر الشبكة لتعم الفائدة على المواطن، وأصحاب المصالح وفي ضوء

---

[8]– **عبد السلام هابس السويفان:** إدارة مرفق الأمن بالوسائل الإلكترونية "دراسة تطبيقية على الإدارة العامة للمرور بدولة الكويت"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2011، ص 51.

[9]– انظر:

Richard Heeks: Article: e- government for Development information Exchange "project is coordinated by the university of Manchester's institute for Development policy and management the project initially funded and managed by the commonwealth telecommunications organization as part of the UK Developments "Building Digital opportunities "program ؛ 19october 2008؛ Available at: http:// www.en.wikibooks.org. pdf.

[10]– انظر:

Patricia J. pascual: Conference e-government؛ e-ASEAN- task force؛ May 2003؛ UnDp-APDIP-p4؛ Available at: http://www.en.apdip.net. pdf.

[11]– **جعفر بن أحمد العلوان:** أثر استخدام تكنولوجيا الجيل الثاني للحكومة الإلكترونية على القدرات الإبداعية لموظفي الأجهزة الحكومية بمدينة الدمام بالمملكة العربية السعودية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الأمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، العدد (44)، 2017، ص23.

الأعمال الخاصة، والعاملين"[12]؛ وعلى الرغم من أن مصطلح الحكومة الرقمية يحتوي على كلمة إلكتروني إلا أنه ليس مصطلحًا تكنولوجياً فحسب، بل هو مصطلح إداري، يعبر عن التحول الجذري في المفاهيم الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والتسويقية وعلاقة الأفراد والمؤسسات، والمؤسسات مع بعضها البعض؛ وفي النهاية يمكن تعريف الحكومة الرقمية وفقًا لموضوع بحثنا بأنها:" استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحسين الأداء والفعالية والشفافية والمحاسبة في الحكومة"[13].

ومن التعريفات السابقة يتضح أن مفهوم الحكومة الرقمية لا يقتصر فقط على توفير صفحات للدوائر الحكومية على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت بل؛ هو أوسع من ذلك يشتمل على ممارسة عملية الإدارة على شبكة المعلومات العالمية الإنترنت، وتطوير ما يدعى بالمواطنة الإلكترونية وتقديم الخدمات إلكترونيًا، وكل ما يجعل المجتمع بصفة عامة والفرد بخاصة يتصرف بشكل إلكتروني [14].

وخلص البعض أن التعريفات السابقة في تعريفها للحكومة الرقمية تدور حول كونها نظام تقني اجتماعي والخدمة الإلكترونية هي إحدى مخرجاته، فهي تعني ببساطة تقديم وايصال الخدمات والمعلومات للمواطنين الكترونيًا؛ بينما يراها البعض أنها وظيفة إبداعية في مجال أعمال وإجراءات الحكومة، وهي تعني إعادة ابتكار الأعمال والإجراءات الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج المعلومات وتكاملها وإمكانية الوصول إليها عن طريق المواقع الإلكترونية والمشاركة في عمليات شراء وأداء الخدمة [15].

وتجدر الإشارة إلى أنه حدث خلاف بين الباحثين حول مدى دقة مصطلح الحكومة الرقمية؛ هل هي كما يطلقون عليها مسمى الحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية؛ أم أنها إدارة إلكترونية ؟!، جانب من الباحثين يرى أن مصطلح الحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية مصطلح غير دقيق؛ لأن الحكومة تعني بمعناها الواسع جميع السلطات في الدولة، من تشريعية تختص بسن القوانين وقضائية تتولى الفصل في القضائية ودرأ

12– انظر:

Subhajit Baus : E-Government and Developing Countries : an Overview International Review of Law Computers and Technology, 18 (1), 2004, p. 110 est.

13– انظر: في هذا التعريف: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التابعة للأمم المتحدة، نيويورك تحت عنوان: "تطبيقات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الدول الأعضاء في الأسكوا"، الجزء الأول، الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، الصادر في 17/ 7/ 2003، ص 4، متاح على الموقع الإلكتروني للمنظمة:
https://digitallibrary.un.org/record/515167/files/E_ESCWA_ICTD_2003_6-AR.pdf

14– انظر:

Richard Heeks: Building E-Government for Development: A Framework for National and Donor Action, Institute for Development Policy and, 2001, p. 2 et s.

15– **محمد صدام جبر**، مرجع سابق، ص171.

كل اعتداء على القانون، وتنفيذية تتولى تطبيق القوانين ووضعها موضع التنفيذ، وبمعناها الضيق تعني السلطة التنفيذية من وزارات تضع السياسات العامة للدولة ووضعها موضع التنفيذ[16].

ونظراً لأنه لا تستطيع أي حكومة في العالم القيام بجميع الأعمال الموكلة إليها وتدير موارد بلدها عن طريق شبكة الإنترنت [17]، إنما الأمر قاصر على قدرة القطاعات الحكومية المختلفة في توفير الخدمات الحكومية التقليدية للمواطن بوسائل إلكترونية، وبسرعة وقدرة متناهية، وبتكاليف ومجهود أقل، ومن خلال موقع واحد على شبكة الإنترنت [18]؛ وينتهي هذا الجانب إلى أن المصطلح الصحيح هو أننا أمام إدارة عامة رقمية أو إدارة عامة إلكترونية يقوم فيها الجهاز الإداري للدولة باستخدام الوسائل الإلكترونية الحديثة، وتكنولوجيا المعلومات الرقمية، لسرعة إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة، وقضاء مصالح المواطنين بشيء من الشفافية والوضوح، ولسنا أمام ممارسة سلطة الحكم عن طريق تكنولوجيا المعلومات الرقمية ووسائل الاتصالات الحديثة، وبالتالي يكون مصطلح الإدارة العامة الإلكترونية أكثر دقة من مصطلح الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية الشائع استخدامه [19].

بينما يرى جانب ثان من الباحثين عكس الرأي السابق؛ بأن هناك ما يمكن تسميته بالحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية؛ وهي تلك المنظمات التي تعتمد على تطبيقات الحكومة الرقمية أو الإدارة الإلكترونية؛ مما يعني أن الحكومة الرقمية أو الإدارة الإلكترونية هي الخطوة السابقة لتطبيق مفهوم الحكومة الإلكترونية؛ فمثلما

16– **داود عبد الرازق الباز**: الإدارة العامة (الحكومة) الإلكترونية وأثرها على النظام القانوني للمرفق العام وأعمال موظفيه، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، 2007، ص74، 75؛ **أمل لطفي حسن جاب الله**: أثر الوسائل الإلكترونية على مشروعية تصرفات الإدارة القانونية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2013، ص35.

17– **كلثم محمد الكبيسي**: متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في مركز نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية بقطر، 2008، ص30.

18– **محمد الصيرفي**: الإصلاح والتطوير الإداري كمدخل للحكومة الإلكترونية، دار الكتاب القانوني، 2007، ص238؛ **أمل لطفي حسن جاب الله**، مرجع سابق، ص35.

19– **محمد الطعامنة**: دور الحكومة الإلكترونية في تحديث منظمات الإدارة العامة في الوطن العربي، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مجلد (26)، العدد (1)، يناير 2004، ص 276؛ **السيد أحمد محمد مرجان**: دور الإدارة العامة الإلكترونية والإدارة المحلية في الارتقاء بالخدمات الجماهيرية "دراسة مقارنة بين الإدارة المحلية في مصر وبلدية دبي بالإمارات العربية المتحدة"، دار النهضة العربية، القاهرة؛ 2006، ص70.

فهي في النهاية عبارة عن استخدام نتاج الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء المؤسسات الحكومية ورفع كفايتها وتعزيز فاعليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها؛ انظر: **سميرة مطر المسعودي**: معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في إدارة الموارد البشرية بالقطاع الصحي الخاص بمدينة مكة المكرمة من وجهة نظر مديري وموظفي الموارد البشرية، رسالة ماجستير، الجامعة الافتراضية الدولية (المملكة المتحدة)، د. ت، ص 24.

لا توجد حكومة بغير إدارة فأيضًا لا حكومة رقمية بغير إدارة إلكترونية[20]، أي أن الإدارة الإلكترونية هي الخطوة السابقة لتطبيق الحكومة الرقمية في الجهات الحكومية، وبذلك تكون الحكومة الرقمية المرحلة النهائية من مراحل إدخال التكنولوجيا على عمل الحكومة، فهي الإطار الكامل والشامل للتطبيقات الإلكترونية في المجال الإداري[21].

في حين أن جانبًا ثالثا يرى أن الحكومة الرقمية أو الإدارة الإلكترونية هي المظلة الكبرى التي تتفرع منها تطبيقات مختلفة مثل التجارة الإلكترونية (E-Commerce)، والأعمال الإلكترونية (E-Business)، والحكومة الإلكترونية (E-Government)، وبالتالي مصطلح الإدارة الإلكترونية أشمل وأعم[22].

ويرجع جانب من الباحثين أن السبب في الخلط بين مفهوم الحكومة الإلكترونية أو الحكومة الرقمية والإدارة الإلكترونية إلى الترجمة الحرفية لمصطلح E-GOVERNMENT، عند ترجمته للعربية من الإنجليزية، وكان من الأصوب نقل روح الاصطلاح بما يمنع اللبس في مجتمعاتنا العربية؛ ليكون المصطلح هو الحكومة الرقمية "digital management"؛ أو الإدارة الإلكترونية E-MANAGEMENT [23].

الفرع الثاني: خصائص الحكومة الرقمية

من الطرح السابق من تعريفات للحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية تظهر لنا خصائصها جلية؛ والتي تتمثل في الآتي[24]:

1- تعد الحكومة الرقمية امتدادا للمدارس الإدارية؛ وامتدادا لإدخال التطور التقني في عمل الإدارة.

2- تعد الحكومة الرقمية نتاج تطور التبادل الإلكتروني للبيانات عندما بدأت الدول المختلفة- ولا سيما المتقدمة منها إلكترونيًا – باعتماد المعلومات في أنظمة أعمالها الداخلية بين الجهات الإدارية التي تعمل

20- **محمد بن سعيد محمد العريشي**: إمكانية تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة العامة للتربية والتعليم بالعاصمة المقدسة (بنين)، رسالة ماجستير، كلية التربية جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية،2008، ص51.

21- **علاء عبد الرزاق السالمي**: الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص33.

22- **شائع بن سعد مبارك القحطاني**: مجالات ومتطلبات ومعوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية في السجون "دراسة تطبيقية على المديرية العامة للسجون بالمملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير، جامعة الملك نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية، 2006، ص9.

23- **حازم صلاح الدين عبد الله**: تعاقد جهة الإدارة عبر شبكة الإنترنت دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2013، ص56، 57.

24- انظر: **علي محمد عبد العزيز بن درويش**، مرجع سابق، ص16،17؛ **هدى محمد عبد العال**، مرجع سابق، ص98؛ **محمد الصيرفي**، مرجع سابق، ص251؛ **عبد الفتاح بيومي حجازي**: الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص105 وما بعدها؛ **أمل لطفي حسن جاب الله**، مرجع سابق، ص38.

ضمن بيانات إلكترونية موحدة، إذ كان هذا التبادل متخصصًا في مجالات ضيقة وضمن وظيفة معينة، لكن التبادل الإلكتروني للبيانات تطور مع شبكة الإنترنت وأصبحت هناك شبكة داخلية تسمى الإنترانت يمكن أن تزود جميع العاملين بالإدارة بالمعلومات وشبكة أخرى خارجية تسمى الإكسترانت، وهي تغطي علاقات الإدارة مع المتعاملين معها، وعليه فإن تطور الإدارة الإلكترونية ظهر في نطاقها الضيق مع التبادل الإلكتروني للبيانات لتتسع مع التجارة الإلكترونية، ومن ثم الأعمال الإلكترونية ولتبلغ المدى الأوسع حتى الآن مع الحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية.

3- تعد الحكومة الرقمية وجهًا جديدًا للتفاعل الإداري، فبعد أن كان إبعاد العنصر البشري وإحلال الآلة محله هو جوهر الكفاءة من المنظور التقني في الماضي. أدى ظهور الإنترنت إلى إحلال التفاعل الآلي في إدارة مواقع الإدارة المختلفة، وإدارة علاقتها مع المتعاملين معها، مما أفقد الإدارة اللمسة الإنسانية [25].

4- تعتمد الحكومة الرقمية على تقنية المعلومات والاتصالات وتوظيفها كأداة رئيسية في يد الإدارة لإنجاز مهام الجهاز الإداري ووظائفه، وميكنة جميع الأنشطة الإدارية مع الحرص على تحديثها باستمرار، مما سيترتب عليه تقليل التعامل بالنماذج اليدوية والتعامل بالنماذج الإلكترونية.

5- تقوم الحكومة الرقمية على تطوير وتحسين مستوى الخدمة المقدمة للجمهور؛ من خلال تسهيل الإجراءات وخطوات العمل، وترشيد العمليات الحكومية، وتقليص الازدواجية في الإجراءات مع إعادة هندسة إدارة الموارد البشرية، مما يؤدي إلى تخفيف الأعباء الإدارية عن الموظفين.

6- تقوم الحكومة الرقمية على الربط بين الخدمات والإجراءات الحكومية المتبعة للحصول عليها وجميع الأجهزة الحكومية المعنية بها، وتفعيل إجراء الخدمة بشكل آلي بين الإدارات والوزارات؛ مما يحقق سهولة ومرونة في التعامل بين الأجهزة الحكومية.

7- تقوم الحكومة الرقمية على اعتماد مواصفات قياسية موحدة لتبادل المعلومات والبيانات بين الوزارات والجهات المختلفة.

8- تؤدي الحكومة الرقمية على تقليل التكاليف الخاصة بتوفير وتطوير الخدمات المقدمة للمستفيدين والقطاعات المختلفة، وذلك من خلال الاعتماد على برامج التقنية الحديثة، بما يؤدي إلى ترشيد الوقت والجهد مع الاحتفاظ بشرط الجودة في تقديم الخدمات.

9- تعد الحكومة الرقمية أو الحكومة الإلكترونية وسيلة لرفع أداء وكفاءة الحكومة وليست بديلًا عنها؛ ولا تهدف إلى إنهاء دورها، فهي إدارة بلا أوراق، تستخدم الأرشيف الإلكتروني، والأدلة والمفكرات الإلكترونية والرسائل الصوتية بدلًا من الأوراق.

---

[25]- **سويقات عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص22.

10-تعد الحكومة الرقمية إدارة بلا مكان فهي تعتمد على شبكة الإنترنت والأجهزة الإلكترونية بما فيها الهاتف المحمول، وهي إدارة بلا زمان حيث تعمل 24 ساعة × 7 أيام × 365 يوم أي أن الحكومة فيها تعمل في الزمن الحقيقي 24 ساعة؛ فهي كسر لحاجز الزمان والمكان من الداخل والخارج للحصول على الخدمات عن طريق ربط تكنولوجيا المعلومات بمهام ومسئوليات الجهاز الإداري والالتزام بتطويره وميكنة كافة النشاطات وتبسيط الإجراءات وسرعة وكفاءة إنجاز المعاملات [26].

11-الحكومة الرقمية إدارة بلا تنظيمات جامدة؛ فالمؤسسات التي تدار بشكل رقمي تعتمد على موظفي المعرفة وصناعات المعرفة.

12-تؤدي الحكومة الرقمية إلى زيادة الشفافية وتحسين أداء العمل الإداري ومحاربة الفساد، والوساطة، والمحسوبية [27].

المطلب الثاني: انعكاسات تطبيق الحكومة الالكترونية

الحكومة الرقمية ليست دربًا من دروب الرفاهية، وإنما حتمية تفرضها التغيرات العالمية ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة، قد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات كلها، من الأمور التي دعت إلى التطور الإداري ومنها الاتجاه نحو الحكومة الرقمية [28].

الفرع الأول: الانعكاسات الإيجابية لتطبيق الحكومة الرقمية

تقوم الحكومة الرقمية على استخدام التقنية الحديثة لتطوير توصيل الخدمات الحكومية وذلك لمنفعة جميع المستفيدين مثل المواطنين والموظفين وقطاع الأعمال؛ فهي إعادة ابتكار الأعمال الحكومية بواسطة طرق جديدة لإدماج وتكامل المعلومات وتوفر فرص إمكانية الوصول إليها من خلال موقع إلكتروني [29]. يترتب على

---

[26]- انظر: **عبد الرحمن سعد القرني:** تطبيقات الإدارة الإلكترونية في الأجهزة الأمنية دراسة مسحية على ضباط شرطة منطقة الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المملكة العربية السعودية،2007، ص8؛ **فداء حامد:** الإدارة الإلكترونية الأسس النظرية والتطبيقية، دار مكتبة الكندي للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2015، ص202، وما بعدها.

[27]- **فداء حامد**، مرجع سابق، ص193، وما بعدها.

[28]- **عادل رزق:** الاتجاهات الحديثة في إدارة النظم الإلكترونية الإدارة الإلكترونية ومنهج إعادة هندسة الإدارة، المؤتمر العربي السنوي العاشر: الإدارة العربية ومقاربات الجودة والعالمية والريادة والشراكة والتنافسية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أغسطس 2009، ص362.

[29]- **جعفر بن أحمد العلوان**، مرجع سابق، ص22، 23.

تطبيق الحكومة الرقمية بالمرافق العامة للدولة العديد من الفوائد والمزايا والتي تشكل في مجموعها سبب التحول لها في أغلب دول العالم الآن، والمتمثلة في الآتي[30]:

أولًا: سرعة الإنجاز

لا شك أن إنجاز المعاملات إلكترونيًا لا يستغرق غير دقائق معدودة، مما يوفر الوقت الضائع في الانتقال إلى مقر الإدارة، والبحث عن الموظف المختص، وانتظار الدور، وقيام الموظف بالتحقق من شروط الخدمة المطلوبة إذا صلحت النوايا، فالحكومة الإلكترونية توفر الخدمة للمواطن بسرعة من خلال الدخول على الخط on–line، وليس من خلال الدخول في الصف in–line وطول انتظار الدور.

ثانيًا: زيادة الإتقان

الإنجاز الإلكتروني للخدمة عادة ما يكون أكثر دقة وإتقانا من الإنجاز اليدوي، كما أنه يخضع لرقابة أسهل وأدق من تلك التي تفرض على الموظف في أداء عمله في نظام الإدارة التقليدية، وبذلك يمكن تقديم خدمات أفضل لمستحقيها، واستغلال أمثل لإمكانيات الحكومة من خلال اتباع أساليب مشابهة لأساليب التجارة الإلكترونية.

ثالثًا: تخفيض التكاليف

لا شك أن إقامة نظام الحكومة الرقمية يحتاج في البداية إلى مبالغ غير يسيرة؛ تنفق في شراء الأجهزة والمعدات، وإعداد البرامج؛ وتدريب العاملين، غير أن أداء الخدمات بالطريق الإلكتروني بعد ذلك تقل تكلفته كثيراً عن أدائها بالطريق التقليدي أو اليدوي، إذ يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة،

30– انظر: **إبراهيم عبد اللطيف الغوطي:** متطلبات نجاح مشروع الحكومة الإلكترونية من وجهة نظر الإدارة العليا في الوزارات الفلسطينية، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية بغزة، فلسطين، 2006، ص22، وما بعدها؛ **خالد ممدوح إبراهيم:** أمن الحكومة الإلكترونية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص70، 71؛ **علاء عبد الرزاق السالمي؛** مرجع سابق، ص37، 38 ؛ **عصام عبد الفتاح مطر:** الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص39، وما بعدها؛ **فاطمة الدويسان وآخرون:** مشروع الحكومة الإلكترونية في دولة الكويت بيت الزكاة حالة عملية، بحث منشور بمجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الخامس، د. ت، ص 254، 255؛ **علي محمد عبد العزيز بن درويش:** مرجع سابق، ص17 وما بعدها؛ **أحمد محمود السايح أحمد،** مرجع سابق، ص 35، وما بعدها؛ **نبيلة عبد الفتاح قشطي:** التكنولوجيا ونظم الإدارة والحكم في الدولة، بحث مقدم إلى: مؤتمر القانون والتكنولوجيا، كلية الحقوق جامعة عين شمس، المنعقد خلال الفترة من 9– 11 ديسمبر 2017، الجزء الأول، ص720، 721.

والاستغناء عن إنشاء مقار عديدة بأماكن مختلفة لتقديم الخدمات، واختصار الإجراءات ومراحل العمل؛ فضلاً عن التخفيض أو الاستغناء نهائيًا عن كميات الأوراق والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات[31].

رابعًا: تبسيط الإجراءات

القضاء علي البيروقراطية بمعناها البغيض؛ ونتائجها السيئة المؤدية إلى إهدار الجهد والوقت والمال؛ وتعذيب أصحاب المصالح؛ فبدلاً من اتباع عدد من الإجراءات والحصول على توقيع عدد من الموظفين يمكن تبسيط وتسيير الإجراءات بخطوة واحدة؛ تتم من خلال الدخول على الخط مع الحكومة مع شبكة المعلومات؛ فلم تعد الخدمات تقدم للمواطنين من خلال توجههم لمكاتب الحكومة، بل من خلال توجههم إلى مواقع الحكمة على شبكة الإنترنت، مما يجعل في الإمكان إنجاز المطلوب بسرعة وسهولة مع توفير الوقت والنفقات؛ وهذا يؤدي لتقليص النفقات مع إمكانية إنهاء المعاملة أو الخدمة عن طريق موظف واحد دون الرجوع لرؤسائه أو رفاقه في العمل؛ وذلك بالرجوع إلى قاعدة البيانات المعدة سلفاً في إدارته والتي تعد بمثابة تفويض للموظف يتخذ قراره على أساسه[32].

خامسًا: الشفافية الإدارية ومكافحة الفساد الإداري

شفافية المعلومات وعرضها أمام المواطنين بحيث يمكن التعرف باستمرار على الاتجاهات الحكومية سواء في مجال تقديم الخدمات الحكومية أو الأخبار الحكومية المتعلقة بخدمات المواطنين[33]؛ كما أن معرفة المواطنين بحقوقهم والتزاماتهم؛ والقوانين واللوائح المنظمة لمعاملاتهم، وما يحتاجونه من خدمات، وبالتالي عندما تتم المعاملات بطريقة إلكترونية ودون اتصال مباشر بين صاحب الشأن والموظف المختص فلا يكون هناك مجال للرشوة، أو تلاعب الموظفين، أو سوء معاملتهم لطالبي الخدمة، مما يساعد في مكافحة جرائم الفساد الوظيفي، والعمل على تجنب الاحتكاك بين طالب الخدمة والموظف العام، خاصة من ذوي الوعي المنخفض من الناس، هذا بالإضافة لوجود مساواة بين جميع المواطنين في إمكانية الحصول على الخدمات.

سادسًا: تساعد في التحول من نظام الإدارة المركزية للنظام اللامركزي

وذلك من خلال مشاركة الشعب، والمؤسسات الخاصة في عملية التحول للإدارة الرقمية؛ ومن وجهة نظرنا قد تكون أداة فعالة في القضاء على عيوب المركزية الإدارية من بيروقراطية إدارية وصعوبة في اتخاذ

31– فمثلًا في الولايات المتحدة الإلكترونية أدى تطبيق الحكومة الرقمية إلى تقليل النفقات الحكومية على تقديم خدماتها إلى 70% ؛ ووفرت بالنسبة للشراء الحكومي الإلكتروني بنسبة 10– 20 %، أنظر: **محمد صدام جبر**، مرجع سابق، ص176.

32– **محمد الطعامنة**، مرجع سابق، ص277، 278.

33– **زين عبد الهادي**، مرجع سابق، ص7.

القرار؛ مع الاحتفاظ بمميزاتها من توحيد معايير ونماذج المعاملات داخل الدولة، بجميع مرافقها وهيئاتها، والحفاظ على المال العام.

سابعًا: زيادة فعالية وكفاءة الحكومة

وذلك من خلال إيجاد تفاعل جماعي متوازٍ بين الحكومة كمقدم للخدمة وعدة أطراف أخرى وهم المواطنون، وقطاع الأعمال، والأجهزة الحكومية بعضها البعض فضلاً عن تحسين مستوى الاتصال والارتباط بين المؤسسات الحكومية بعضها البعض، كذلك تحسين مستوى الاتصال بين الأفراد والمرؤوسين في كل مؤسسة، مما يتيح تحسين مستوى سرعة وجودة صنع القرار وتحليل المشكلات المعقدة وابتكار حلول عقلانية بصددها.

ثامنًا: تيسير المعاملات بالنسبة للمرأة

المرأة لها خصوصية في مجتمعاتنا العربية الإسلامية حيث توجب الشريعة الإسلامية متطلبات لصيانتها والحفاظ عليها، وباستخدام الحكومة الرقمية تستطيع المرأة أن تنجز معاملاتها وتحصل على خدماتها دون المساس بها.

الفرع الثاني: الانعكاسات السلبية لتطبيق الحكومة الرقمية

من المستحيل وصف أي نظام بشري بالكمال، وتنزيهه عن النقد، فكما أن للحكومة الرقمية مميزات كثيرة لازال الباحثون والفقهاء يسعون لحصرها من خلال ما يكشفه تطبيقها على أرض الواقع؛ إلا أنه هناك عدد من المثالب التي ظهرت مع تطبيق الحكومة الرقمية؛ ومن هذه المثالب ما يلي[34]:

أولًا: مشكلة البطالة

إن الاعتماد على التكنولوجيا في إتمام الأعمال وتقديم الخدمات الحكومية وما يستتبعه ذلك من إعادة هيكلة وتنظيم الوحدات الإدارية المختلفة من شأنه أن يؤدي إلى إلغاء وظائف واندثارها، وظهور وظائف أخرى محلها وما يترتب عليه من فقد بعض الموظفين لوظائفهم، بل وقلة عدد الموظفين المستخدمين في ظل استخدام التكنولوجيا الحديثة في إنجاز أعمال الإدارة، مما يؤدي بالضرورة لزيادة البطالة.

ثانيًا: انتهاك الخصوصية والتجسس الإلكتروني

---

[34]– انظر: **إبراهيم عبد اللطيف الغوطي:** مرجع سابق، ص71 وما بعدها؛ **علي محمد عبد العزيز بن درويش:** مرجع سابق، ص20 وما بعدها؛ **كلثم محمد الكبيسي:** مرجع سابق، ص44 وما بعدها؛ **أمل لطفي حسن جاب الله:** مرجع سابق، ص63 وما بعدها.

يخاف مستخدمو الإنترنت من إمكانية انتهاك حقوقهم في الاحتفاظ بأسرارهم وبياناتهم الخاصة المرتبطة بهم، والمسجلة لدى الحكومة نتيجة لمعاملاتهم معها؛ والتي ستكون في ظل الحكومة الرقمية محفوظة في أرشيفات إلكترونية، وهو ما يعرضها إلى مخاطر كبيرة، تكمن في التجسس على هذه الوثائق، وكشفها ونقلها وحتى إتلافها، وهو ما يحدث عند إهمال أو ضعف الجانب الأمني للإدارة الإلكترونية، وهو ما قد يؤدي إلي إحداث كارثة وطنية؛ فهذه الأرشيفات الإلكترونية تحتوي على المعلومات والوثائق المتعلقة بإدارات الحكومة والشركات الخاصة والأفراد العاديين، وقد يتم ذلك التجسس من ثلاثة فئات الفئة الأولى هم فئة الأفراد العاديين، والثانية هم فئة الهاكرز والقراصنة، والثالثة هم فئة أجهزة الاستخبارات، وبينما يقتصر خطر الفئتين الأولى والثانية علي تخريب المواقع؛ وإعاقة عملها؛ بحيث تستطيع الإدارة تلافي ذلك بإعداد نسخة احتياطية؛ إلا أن خطر الفئة الثالثة يظل قائماً.

ثالثًا: سلبيات اجتماعية

إن قيام المواطنين باستيفاء متطلباتهم واحتياجاتهم من خلال شبكة الإنترنت من شأنه أن يقلل الاتصال بين المواطنين، والذي ينشأ نتيجة تجمعهم عند قضاء احتياجاتهم.

رابعًا: زيادة التبعية للخارج

فالدول العربية هي دول مستهلكة للتكنولوجيا وليست دولاً منتجه لها، والحكومة الإلكترونية تعتمد بأكملها على تلك التكنولوجيا، الأمر الذي يجعل الدول التي ترغب في إدارة مرافقها إلكترونياً تحت رحمة من سيمدها بتلك التكنولوجيا وسيطرته، بل ستكون مخترقة من قبله، مما يهدد الأمن القومي، وبغض النظر عما إذا كانت هذه الدول عدوة أم صديقة، فالدول تتجسس على بعضها البعض دون النظر لنوع العلاقات التي تربط بينها.

خامسًا: شلل الإدارة

إن التطبيق غير الصحيح لمفهوم واستراتيجية الحكومة الرقمية؛ والانتقال دفعة واحدة من النمط التقليدي للإدارة إلى النمط الالكتروني دون الاعتماد على التسلسل والتدرج في الانتقال من شأنه أن يؤدي إلى شلل في وظائف الإدارة، فالانتقال إلى الحكومة الرقمية يحتاج لتغيير في الهياكل التنظيمية للوحدات الإدارية من الناحية البشرية والإجرائية والتشريعية، الأمر الذي سيؤدي عند تطبيقها فجأة ودون تدرج إلى تعطيل الخدمات التي تقدمها الإدارة أو إيقافها، ريثما يتم الإنجاز الشامل والكامل للنظام الإداري الإلكتروني.

سادسًا: آثار اقتصادية ومالية

ضخامة التكاليف التي يتحملها الاقتصاد القومي من خلال استيراد التكنولوجيا وبناء البنية التحتية اللازمة لتشغيلها، وتدريب العمالة عليها، وتوفير نظم تأمين وحماية لمنع اختراقها والاطلاع على أعمالها، كل

ذلك مع التزام الدولة بمواكبة المستجدات التكنولوجية وتحديث شبكات المعلومات من حين لآخر، فمثلا وصل الانفاق في الولايات المتحدة الأمريكية على بناء مراكز لتقديم خدمات الحكومة الكترونيًا في عام 2003 إلى(2 ,6) بليون دولار، بينما بلغ المنفق عام 2000 (1,6) بليون دولار؛ في حين أن المملكة المتحدة أنفقت (4) بليون دولار علي ذلك[35].

المطلب الثاني: التحول إلى الحكومة الرقمية

لا شك أن الثورة المعلوماتية قد فاقت كل التصورات والتوقعات، وفرضت نفسها بقوة على واقع الحكومات والشعوب، مما نتج عنه تأثر الحكومات وأخذها في التحول من أسلوب الحكومة التقليدية إلى أسلوب الحكومة الرقمية، وسنخصص هذا المطلب لتوضيح الدوافع التي أدت لهذا التحول في أسلوب الإدارة، وآليات ومراحل التحول.

الفرع الأول: دوافع التحول إلى الحكومة الرقمية

هناك العديد من الأسباب التي تدفع الدول دفعاً لتبني النظام الجديد لإدارة مرافق الدولة والمسمى الحكومة الرقمية، والتي يتمثل أغلبها في الآتي [36]:

أولًا: دافع الزمن: يعد عنصر الزمن عقبة كبرى أمام الشركات والمؤسسات التي تخوض مضمار المنافسة سواء محلياً أو عالمياً، فتقديم منتج جيد ليس كل شيء في ظل تسابق المنافسين لتقديم منتج جيد، فلو جوّد الجميع منتجاتهم فإن من يصل بمنتجه أولاً هو الذي يحرز قصب السبق، وعندما تسعي الدولة بأجهزتها إلى كسب سباق السرعة وترجيح كفتها بعنصر الزمن فإنها تجد نفسها أمام ضرورة الاستفادة من التطبيقات الحديثة للتكنولوجيا.

ثانيًا: تطور الحاسبات الإلكترونية وتطبيقاتها: لقد أتاحت التطورات التكنولوجية تحقيق إنجازات لم تكن متصورة من قبل، وهو ما دفع الدول للاستفادة من هذه التطبيقات في مجال الإدارة، فالأمر لن يكلفها سوى تحميل قراراتها وملفات المعاملات والقوانين التي تحكم تلك المعاملات على شبكة الإنترنت، مع وضع برنامج يسمح لأفراد الشعب بالتعامل مع ذلك.

ثالثًا: تطور الاتصالات والعولمة: جعل كل ما تحتاج إليه الإدارة الحكومية في متناول يدها وبأقل جهد وأزهد تكلفة، وبفضل ذلك وجدت الإدارة نفسها في قلب الحدث العالمي، وعلى اتصال مباشر بأطرافه، مما يجعل

---

[35]- **زين عبد الهادي**، مرجع سابق، ص5.

[36]– انظر: **محمد صدام جبر**، مرجع سابق، ص175، 176؛ **جلوريا إيفانز**، مرجع سابق، ص34 وما بعدها؛ **عبد السلام هابس السويفان**، مرجع سابق، ص81 وما بعدها؛ **سميرة مطر المسعودي**، مرجع سابق، ص35؛ **فداء حامد**، مرجع سابق، ص221، وما بعدها.

قراراتها متوافقة مع ما يجري في العالم، خصوصاً في ظل ظهور العولمة، وعدم قدرة أي دولة أن تعمل بمعزل عن الدول الأخرى.

رابعًا: أزمات القطاع العام: لم يعد أمام الإدارات الحكومية بُد من اللجوء إلى التحول إلى الحكومة الرقمية، لترشيد نفقاتها، والحفاظ على مواردها، وبصفة خاصة في ظل ازدياد النمو السكاني المتزايد، وبالتالي ازدياد الطلب على خدماتها.

خامسًا: الإجماع على التقنية: تتجه أعين أجيال اليوم على دول العالم ولا ترضى بأن تكون أقل منه في الرفاهية المعيشية، ونظراً لشيوع الثقافة الإلكترونية بين شباب الدول ورغبتهم في أن تعم تطبيقات التكنولوجيا الحديثة كل تفاصيل حياتهم أدى كل ذلك لإحراج حكوماتهم، وجعلها تسعى لاتخاذ إجراءات عاجلة، تحاول بها أن تحقق طموح شعوبهم، فليس من المنطق أن تسبق عقول الأجيال الجديدة حكومتها، في حين أن الأصل أن تبادر الحكومات بما يرفع مستوى ثقافة ووعي شعوبها.

سادسًا: دوافع سياسية: كان التحول للديمقراطية وما تبعها من متغيرات شعبية وترسيخ مبدأ الشفافية والذي يعطي للشعوب حق الرقابة على الجهات الحكومية ومحاسبتها بل ومساءلتها تحقيقاً لقيمة العدل، وهو ما يمكن تحقيقه بسهولة في ظل الحكومة الإلكترونية.

سابعًا: الحوار والتواصل: فوجود رغبة لدى المجتمعات المعاصرة على الالتقاء بالآخر والتواصل معه حضارياً، مع انتشار ما يسمي بمفهوم الثقافة الإلكترونية، دفع الحكومات لتبني أسلوب الحكومة الرقمية.

الفرع الثاني: مراحل التحول إلى الحكومة الرقمية

هناك العديد من الدول تأثرت بما ظهر من تقدم تكنولوجي سريع في السنوات الثلاثين الأخيرة، وحاولت أن توفق أوضاعها القانونية والإدارية بما يتلاءم مع ذلك التقدم وبما يحقق الخير والرفاهية لمواطنيها وذلك بالتحول لما يسمى الحكومة الرقمية، وقد حاولت تلك الدول الاستفادة من هذه التكنولوجية الوافدة بقوة في مختلف مجالات الإدارة. إن التحول من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الرقمية لا يتم فجأة دون أي مقدمات؛ فإذا كان تطبيق الحكومة الرقمية دفعة واحدة يؤدي إلى خلل في استراتيجية التطبيق؛ كون الانتقال نحو واقع معين يرتبط دائمًا بتهيئة الظروف والمناخ الملائم، فإن أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لاستراتيجية الحكومة الرقمية، هو العمل على تقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية الإدارة، بما يتماشى والظروف المحيطة بالمنظمات، والهيئات الإدارية التي تشهد عملية التحول الالكتروني، لقد قدمت العديد من الإسهامات الفكرية حول المراحل الأساسية لتطبيق الحكومة الرقمية؛ بل يمر ذلك التحول بعدد من المراحل تهيئ فيها الدولة لهذا

التحول، وللتحول لهذا الأسلوب من الإدارة لابد من المرور بثلاث مراحل لإنشاء الإدارة تسعى الحكومات إلى تنفيذها سواء مباشرة أو بالتدريج، وتتمثل هذه المراحل في الآتي[37]:

أولًا: مرحلة الوجود أو الظهور على الشبكة Online Presence: وهي أسهل هذه المراحل وأقلها كلفة وتقع في المستوى الأساسي للانتقال إلى الحكومة الرقمية؛ وتتمثل في إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يتضمن معلومات عن المؤسسة الحكومية ولا سيما عدد ساعات العمل والعنوان وأرقام الهاتف ووسائل الاتصال وتفاصيل عن الإجراءات التي ينبغي اتباعها، ولا يتضمن هذا المستوى أي إمكانية للتفاعل، لكنه يمهد الطريق للمراحل التالية؛ وبالتالي تقتصر هذه المرحلة على تمكين المواطنين ومؤسسات الأعمال من الحصول على تلك المعلومات بصورة مباشرة، ودون مشقة.

ثانيًا: مرحلة التفاعل أو تمكين المعاملات alTransac: تجنب هذه المرحلة المواطن عناء الانتقال إلى مقر المؤسسة الحكومية أو إجراء مكالمة هاتفية للحصول على المعلومات إذ يستعيض عن ذلك بتقديم استمارة إلكترونية يمكن أن يملأها إلكترونيًا أو أن يطبعها ويرسلها بالبريد[38].

ثالثًا: مرحلة المعاملات أو التكامل الرأسي بين الأنظمة الحكومية Vertical Integration: وهي المرحلة الأكثر تعقيدًا وكلفة فهي إمكانيات تستهدف أتمتة الوظائف الحكومية وتقديم إمكانيات أكثر تنظيمًا، تتمثل في إنشاء مواقع على الإنترنت تسمح من خلاله لمستخدميها بالحصول على الخدمات مباشرة، ودون حاجة لانتقال طالب الخدمة من مكانه ولانتظاره لساعات طويلة في صفوف طويلة، ومع إمكانية الوصول لذلك بصورة

---

[37]– أنظر: في مراحل إنشاء الحكومة الرقمية: **علي محمد الخوري**: الحكومة الرقمية " دائرة الاهتمام"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، ط. 2، 2020، ص20، وما بعدها.

وأنظر أيضا: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التابعة للأمم المتحدة، نيويورك تحت عنوان:" تطبيقات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الدول الأعضاء في الأسكوا"، الجزء الأول، الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، الصادر في 17/ 7/ 2003، ص 7، وما بعدها، متاح على الموقع الإلكتروني للمنظمة:

https://digitallibrary.un.org/record/515167/files/E_ESCWA_ICTD_2003_6-AR.pdf

[38]– تبدأ الدولة في تطبيق فكرة الحكومة الرقمية من خلال الآتي: 1– وضع كل ما يمكن وضعه من معلومات في شكل إلكتروني على شبكة الإنترنت من خلال نماذج للتعامل مع المواطن ومع القطاع الخاص ومع المؤسسات الحكومية. 2– تصنيف الخدمات التي ستتم من خلال الحكومة الرقمية عبر الإنترنت بداية حسب نوع الخدمة: " خدمات شخصية – خدمات تجارية – خدمات تعليمية – خدمات صحية"؛ وتبعا للمراحل العمرية: " شهادة ميلاد – الكشف الطبي– الالتحاق بالمدارس – خدمات التجنيد– خدمات انتخابية – خدمات التشغيل والتوظيف"؛ تبعا لنوع المستفيد من الخدمة: " خدمات فردية تقدم للمواطنين، وخدمات مؤسسية تقدم للشركات والنوادي".3– يجب البدء بالقطاعات الأكثر إلحاحًا. أنظر: **فداء حامد**، مرجع سابق، ص201.

إلكترونية ودون تدخل بشري، وخاصة في الأمور التي تتعلق بتحصيل الضرائب والغرامات والمخالفات الحكومية، مما يؤدي لاستئصال آفة الفساد الحكومي [39].

رابعًا: مرحلة التحول أو التكامل الأفقي بين الأنظمة الحكومية Horizontal Integration: تنطوي هذه المرحلة على قيود مالية وإدارية تقنية تزيد التنفيذ صعوبة ففيها تستخدم أنظمة متابعة الأعمال، والإدارات التعاونية لتنظيم المعلومات المتبادلة في الاتجاهين بين المؤسسات الحكومية والمواطنين؛ أي أن هذه المرحلة تتمثل في إشراك المواطنين ومؤسسات الأعمال في شئون الحكم، من خلال التفاعل مع صانعي القرار السياسي على كل المستويات الحكومية، ومن خلال التعقيب على المقترحات السياسية والتشريعية، وتزال الحواجز ويرتقي بالحلول الموجهة لخدمة المواطنين، ويحدث تأثير في طريقة تنظيم العمل لدى المؤسسات الحكومية، فتعدل الهيكل الإداري والقوانين والإجراءات وتمهد الطريق للوصول إلى مؤسسة افتراضية جديدة؛ ومع استكمال هذه المراحل الأربع تنتقل الدولة أو الحكومة من إدارة الأشياء إلى إدارة الرقميات، ومن الإدارة المباشرة إلى الإدارة عن بعد، ومن التنظيم الهرمي إلى التنظيم الشبكي، ومن قيادة الأفراد إلى قيادة الذات[40].

وبالنظر لمدى تطبيق هذه المراحل ووصول الحكومات المختلفة لها، هناك رأي يرى أن أغلب الدراسات والبحوث الحالية انتهت إلى أن معظم ممارسات الحكومة الرقمية، ما زالت تدور في فلك المراحل الثانية والثالثة من نماذج التطور الرقمي؛ ولم تصل بعد لفكرة التكامل الأفقي، بل إن بعضها لم يصل بعد للتكامل الرأسي؛ ويرجع البعض ذلك إلى أن الشركات التكنولوجية كانت وما زالت لها دور قيادي في توجيه مستهدفات مشاريع الحكومة الرقمية، وأنها سبب من ضمن جملة من الأسباب الأخرى التي قد تبرر عدم إحراز تقدم وإنجاز ملموس في هذه المشاريع ذات الاستثمارات الحكومية الهائلة؛ فالقائمون على هذه الشركات الاستشارية وموردو التكنولوجيا يعملون من منطق الربحية وهو مبدأ عمل القطاع الخاص؛ فتكون حلولهم المقدمة مرتبطة بالمردود المالي منها، وتقدم كأمر واقع دون دراسة فعلية لاحتياجات المواطنين والمجتمع، وهو لا يتفق مع فكرة الحكومة الرقمية التي تقوم على تقديم الخدمات الحكومية التي يحتاجها المواطنون بشكل إلكتروني بناء على دراسة لهذه الاحتياجات؛ وعلى الرغم من ذلك انتهت هذه الدراسات إلى أن الجاهزية الرقمية والوعي الرقمي في الحكومات المختلفة ارتفع إلى مستويات جديدة، مدفوعة بالتطورات التكنولوجية وتوقعات المجتمعات الإنسانية المتزايد

---

[39]– **محمد محمد عبد الهادي:** الحكومة الإلكترونية كوسيلة للتنمية والإصلاح الإداري، بحث مقدم للمؤتمر العلمي السنوي التاسع، أفاق التنمية والإصلاح الإداري في الألفية الثالثة ودور أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، ديسمبر 2004، ص204 وما بعدها؛ **محمد الصيرفي:** مرجع سابق، ص250؛ **فاطمة الدويسان وآخرون:** مرجع سابق، ص255، 256.

[40]– **إيمان حسن مصطفي خلوف:** واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في المدارس الحكومية الثانوية في الضفة الغربية من وجهة نظر المديرين والمديرات، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص 13.

للوصول للمعلومات والخدمات الحكومية؛ كما يرجع هذا التقدم إلى تزايد استخدام الأجهزة الإلكترونية المتنقلة والمحمولة مثل الهواتف الذكية، مما يدفع بموجة جديدة في تطوير مفاهيم ومبادئ الحكومة الرقمية[41].

الفرع الثالث: طرق إنشاء الحكومة الرقمية

تعرف الإدارة التقليدية بأنها الكيان التنظيمي الذي تعمل الدولة على تشكيله؛ بهدف إدارة شؤونها واتخاذ قراراتها الاستراتيجية، والمرتبطة بالنواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومع التطور التكنولوجي وظهور الإنترنت كان لا بد من البحث في تعدد وتعقد الإجراءات، وهذا من أسباب ظهور الحكومة الرقمية، حيث أنّ تقديم خدمات الحكومة الرقمية عبر الانترنت عمل على توفير المال والوقت والجهد، وفيما يأتي أهم أسباب ظهور الحكومة الرقمية، وهناك طريقتان لإنشاء الحكومة الرقمية:

أولًا: الطريقة المركزية في إنشاء الحكومة الرقمية: تقوم السلطة التنفيذية في الدولة بفرض نظام الحكومة الإلكترونية من أعلى لأسفل، بأن تفرض شكل الخدمات المقدمة إلكترونيًا، وطرق تقديمها لجمهور المواطنين في الدولة، والنماذج الالكترونية المستخدمة في ذلك؛ وذلك من خلال تفويض هيئة تتولى إدارة العمل الإلكتروني في الدولة، والتهيئة لإنشاء إدارة إلكترونية حكومية، ويتم في هذه الاستراتيجية أو النموذج العمل في هيكلتها على مجموعة أساليب منها، **الأول:** بناء موقع يضم كافة المعلومات عن الخدمات، التي يتم تقديمها، ويتم تصنيفها وفقاً لنوعها وتطرح النماذج متاحة لطباعتها وملئها لاستكمال المعاملات لدى الجهات المعنية. **الثاني:** العمل على نشر الخدمات من خلال شبكة الهاتف في صورة صوتية، باستخدام أرقام هاتف تخصص لهذا الغرض بعد بناء قاعدة بيانات صوتية تتاح لأكبر عدد من المشتركين. **الثالث:** وهو باستخدام أكشاك خدمات توصل بشبكة الإنترنت، أو من خلال أسطوانات مسجلة عليها البيانات والنماذج التي تطبع لتعبئة البيانات عليها، ويتم التوجه بها إلى الجهات المعنية بتقديم. هذا بالإضافة لتقديم النصح والمشورة الفنية في هذا المجال لمختلف الدوائر والمؤسسات الحكومية، يبدأ فيها إنشاء الحكومة الرقمية من الوزارات ثم الانتقال لمن هو دونها حتى تصل للوحدات المحلية. وتمتاز هذه الطريقة بأنها تحقق الاندماج بين وحدات الحكومة المختلفة، ويعاب عليها أنها تحتاج لسنوات في إنشائها وتحتاج لتكلفة عالية، ومن الدول التي أخذت بهذه الطريقة سنغافورة والصين ومصر[42].

41- **علي محمد الخوري**، مرجع سابق، ص23، 24.

42- **عبده نعمان الشريف:** الحكومة الإلكترونية كاستراتيجية لإعادة صياغة دور الدولة ووظائف مؤسساتها الواقع والتحديات حالة مجلس التعاون الخليجي، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008-2009، ص120، 121.

ثانيًا: الطريقة اللامركزية في إنشاء الحكومة الرقمية: تستخدم طريقة إنشاء الحكومة الإلكترونية في البلدان ذات المساحة الواسعة والهياكل الحكومية الواسعة؛ والكثافة السكانية الكبيرة؛ إذ أن نضج تجاربها واكتسابها التقاليد والقيم الإلكترونية وقدرتها الهائلة على ابتكار تقنية المعلومات واستخدامها؛ وتوفير خدمات للمواطنين ورجال الأعمال، ويؤهلها إلى استخدام النموذج غير المركزي في الإدارة الإلكترونية، وعلى الرغم من ذلك يعاب على هذه الطريقة أنها أقل نظامًا وتميل للتكرار؛ ومن الدول التي أخذت بهذه الطريقة الولايات المتحدة والفلبين وأستراليا[43].

الفرع الرابع: إجراءات التحول نحو الحكومة الرقمية

تبدأ عملية التحول إلى الحكومة الرقمية بوجود قناعة لدى السلطة السياسية في الدولة بأن الحكومة الرقمية ضرورة لا بد منها لكي تستطيع مواكبة العصر، والتوسع في أسلوب وطريقة تقديم الخدمات الحكومية وتوفير المعلومات، للمواطنين، ولكل المتعاملين مع الجهاز الإداري للدولة؛ وهذه القناعة يجب أن تترجم استراتيجية واضحة المعالم قابلة للتطبيق؛ تظهر في اتباع مجموعة من الخطوات التي تنتهي بالتحول الكامل للحكومة الرقمية، وتتمثل تلك الإجراءات في الآتي [44]:

أولًا: تقوم السلطة السياسية بتشكيل لجنة عليا فنية للإشراف على إدارة مشروع الحكومة الرقمية تتكون من مجموعة من الأكاديميين والخبراء في المجال التقني؛ على أن تكلف هذه اللجنة بدراسة تجارب الدول المختلفة

43– أنظر:

Patricia J. Pascual: Conference e government؛ e-ASEAN- task force؛ May 2003 UnDp-APDIP- op. cit – p21.

أنظر أيضًا: **محمد محمود الطاعنة؛ طارق شريف العلوش:** الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الوطن العربي، بحوث ودراسات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2004، ص 20 وما بعدها.

وأول الدول التي طبقت هذه الطريقة الدنمارك في أواسط ثمانينات القرن الماضي محاولة ربط القرى البعيدة بالمراكز وأطلق عليها اسم Electronic Villeges ثم في عام 1999 بدأت تطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية بداية من ولاية فلوريدا؛ أنظر: **أياد خالد عدوان:** مدى تقبل المواطنين الحصول على الخدمات من خلال الحكومة الإلكترونية " دراسة حالة قطاع غزة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، قسم إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية غزة، فلسطين، 2007، ص25.

44– أنظر: **لمين علوطي:** الإدارة الإلكترونية للموارد البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، مجلد (15)، عدد (42)، ربيع 2008، ص146، 147؛ **عماد أحمد أبو شنب:** الحكومة الإلكترونية أداة للديمقراطية والتنمية المجتمعية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، 2012، ص82، وما بعدها؛ **سويقات عبد الرزاق**، مرجع سابق، ص35، وما بعدها.

في التحول لنظام الحكومة الرقمية، مع تحديد أفضل التجارب التي تلائم الدولة ويمكن لها تطبيقها على أرض الواقع.

ثانيًا: تقوم السلطة السياسية بتحديد الجهات المعنية بتحويل ما انتهت إليه اللجنة الفنية من دراسات ورقية إلى حقيقة حية على أرض الواقع.

ثالثًا: تقوم هذه الجهات ببناء التصميمات الفنية اللازمة، وتوفير الأنظمة التقنية المطلوبة؛ مع توفير البنية التحتية الفنية والتقنية، والتي قوامها أجهزة حواسيب آلية ذات كفاءة عالية وقدرة عظيمة على التخزين، ثم نظم اتصال خاصة قادرة على ربط أجهزة الدولة المعنية بعضها ببعض، وقادرة على تمكين المستخدمين مواطنين وقطاعات أعمال من الوصول إلى الجهة الحكومية المعنية بخدمته، وبتقديم المعلومات اللازمة لهم على مدار الساعة، وفي جو من الأمن والأمان التقني للمعلومات ولخصوصية معاملاتهم عبر الإنترنت؛ إضافة إلى توفير الدعم المالي المطلوب لإنجاح العمل واستمراريته.

رابعًا: تقوم هذه الجهات بتطوير المواقع الإلكترونية لأجهزة الدولة، من حيث التصميم والمحتوى وبناء بوابة الحكومة الإلكترونية أو الرقمية وأنظمة الحماية المعلوماتية؛ والتي تسمح للمستفيدين من طلب المعلومات التي يحتاجون إليها؛ ومن استيفاء الخدمات التي تقدمها الحكومة الرقمية ويجب في هذه المرحلة البدء في بناء شبكة معلوماتية وطنية آمنة، تراعي مختلف متطلبات الأمن المعلوماتي وفقا لأحدث التقنيات العالمية، دون إلقاء بال لتكلفتها بل التركيز على إيجاد بيئة تقنية آمنة، تكسب ثقة الجمهور الذي سيتعامل معها مستقبلًا، وعلى ثقة الإدارة التي لن ترتاب في إيداعها للمعلومات والبيانات الحكومية الرسمية، وإيجاد الآلية الآمنة لاستفادة الجمهور منها بأساليب تقنية محددة ومعروفة[45].

خامسًا: تقوم هذه الجهات ببناء نقاط الاتصال بالحكومة الرقمية، سواء أكان الأمر يتعلق بعلاقة الأجهزة الحكومية بعضها ببعض، أم علاقتها بالمواطن وقطاع الأعمال من جهة أخرى.

سادسًا: نشر المعلومات الحكومية والخدمات المختلفة، ثم تحول كل قطاع من القطاعات الهامة مثل قطاع التعليم، الصحة، الداخلية، القضاء، وغير ذلك إلى تقديم خدماته للمواطنين إلكترونيًا، وبشكل تدريجي من خلال موقع إلكتروني خاص بكل وزارة أو هيئة أو مؤسسة حكومية على حدة.

سابعًا: تقوم الجهات المعنية بتوحيد مختلف مواقعها الإلكترونية الخاصة بأجهزتها المختلفة في موقع واحد، وواجهة عرض واحدة؛ بحيث يكون انتقال المواطن من خدمة لأخرى سلسًا وبدون أية تعقيدات، وكما يتم توفير خدمات متعددة من نقطة خدمة واحدة E-government Portal ؛ فيما يسمى ببوابة الحكومة الإلكترونية؛

45- أنظر:

Subhajit Baus : E-Government and Developing Countries: an Overview International Review of Law Computers and Technology, 18 (1), 2004, op.cit, p.123

وفي هذه المرحلة ستكون الحكومة قد وصلت إلى توحيد نظم الإدارة الإلكترونية المختلفة، وتوحيد أساليب العمل وتداول المعلومات بين الأجهزة الحكومية المختلفة والمستفيدين، بالإضافة إلى تقديم الخدمات وتوفير المعلومات بأسلوب موحد ومنسق.

ثامنًا: لابد أن يواكب ذلك بناء نظام متين لتقييم الأداء، لفحص مدى التقدم في تطبيق الحكومة الرقمية، وتحديد مواطن الضعف والمعوقات لتفاديها إن أمكن ذلك؛ مع الاستمرار في تنفيذ خطط التأهيل والتعليم المستمر للقائمين على تقديم الخدمات رقميًا، فمع قيام الحكومة الرقمية لن يعود الموظف العادي هو منفذ العمل ومقدم الخدمة، بقدر ما سيصبح الحاسب الآلي والبرنامج التقني المصمم خصيصًا هو محور العمل، وعليه لابد من توافر المعرفة التقنية الكافية لدى الموظف العام، والتي تؤهله للعمل على الأنظمة التقنية التي حولت الأوعية الورقية التقليدية إلى أوعية معنوية تقنية معلوماتية، وأصبح العمل بموجبها يحتاج إلى دراية تقنية لا بد من تحلي الموظف العام بها، حتى قيل إن عصر الحكومة الرقمية يحتاج إلى الموظف الإلكتروني والمدير الإلكتروني.

المطلب الرابع: معوقات التحول إلى الحكومة الرقمية وآليات نجاحها

لا يوجد تحول من نظام إداري إلى نظام إداري آخر يمر بسهولة ويسر بل يستلزم الأمر العديد من التضحيات ويقابله العديد من المعوقات، ويحتاج لفترة زمنية قد تطول أو تقصر حسب استعداد كل دولة، ورغبة المجتمع في التغيير.

الفرع الأول: معوقات التحول إلى الحكومة الرقمية

هناك عدد من المعوقات المختلفة التي تقف حجرة عثرة في طريق تحول الحكومات إلى الحكومة الرقمية، وتنقسم تلك المعوقات إلى أربع أنواع [46]:

أولًا: معوقات تشريعية وتنظيمية

لا شك أن تطبيق الحكومة الرقمية وما تتيحه من تقديم الخدمات المرفقية عبر الإنترنت يحتاج إلى تنظيم قانوني مناسب؛ يكفل تحقيق أهدافه على أكمل وجه ممكن، ويحقق تأمين المعلومات وتوفير الخصوصية لها، إذ يفقد المواطنون الثقة في الحكومة الرقمية إذا ما تم اختراقها؛ والتعدي على خصوصية بيانات المواطن؛

---

[46]– أنظر: **أحمد محمود السايح أحمد**، مرجع سابق، ص299، وما بعدها؛ **هدى محمد عبد العال:** مرجع سابق، ص102،103؛ **خالد ممدوح إبراهيم:** أمن الحكومة الإلكترونية، مرجع سابق، ص71؛ **علي محمد عبد العزيز بن درويش:** مرجع سابق، ص11وما بعدها؛ **أبو سريع أحمد عبد الرحمن:** مرجع سابق، ص410 وما بعدها؛ **محمد بن سعيد محمد العريشي:** مرجع سابق، ص32، 33؛ **كلثم محمد الكبيسي**، مرجع سابق، ص47 وما بعدها؛ **نبيلة عبد الفتاح قشطي**، مرجع سابق، ص722، وما بعدها.

أو حتى شعوره بهذه المخاطر؛ وذلك من خلال إصدار تشريعات متخصصة؛ بالاستعانة بتجارب الدول صاحبة السبق في هذا المجال.

ثانيًا: معوقات إدارية

يحتاج تطبيق هذا الأسلوب الحديث من الإدارة لكوادر بشرية مؤهلة ومدربة على استخدام التكنولوجيا؛ وتعاني الأجهزة الحكومية من نقص شديد في هذه الكوادر، إضافة إلى أنه حتى الموجود منها يعاني من ضعف في التعامل مع تلك الأجهزة، بالإضافة لتخوف الموظفين الحاليين من تعلم تكنولوجيا الحاسبات؛ ومحاربتهم لها، خشية أن يؤدي تطبيقها لتقليص حجم العمالة البشرية والاستغناء عنها، وخوفهم من فقد التأثير والأهمية التي يتمتعون بها في النظم التقليدية، فضلاً عن فقدانهم ما كانوا يحصلون عليه من رشاوى، كل ذلك مع عدم اقتناعهم ووعيهم بأهمية التكنولوجيا وتطبيقاتها في العمل وأثر ذلك على المجتمع بصفة عامة.

ثالثًا: معوقات متعلقة بالجوانب التقنية والمالية

يحتاج تطبيق الحكومة الرقمية للأجهزة التقنية الحديثة في مجال الحاسبات والاتصالات؛ والتي كثرت أنواعها وتعددت في السنوات الأخيرة؛ وتوفيرها بالطبع يحتاج لمبالغ ضخمة؛ هذا بالإضافة لاختلاف درجات تطبيق الحكومة الرقمية في الجهات الحكومية المختلفة؛ واختلاف أنواع الأجهزة المستخدمة؛ مع ضعف البنية التحتية التي تتيح الاتصال بالإنترنت، وعدم توفير خدمة الإنترنت بالمجان؛ كل ذلك في ظل تردي الحالة الاقتصادية للمواطنين؛ واهتمام الحكومات في الدول النامية إلى توجيه ميزانياتها لتوفير الاحتياجات الأساسية لمواطنيها.

رابعًا: معوقات سياسية

إن التخبط السياسي وعدم وجود خطط واضحة متكاملة لتبني مفهوم الحكومة الرقمية لمرافق الدولة سيؤدي لدعم وجود المعوقات السابقة بقوة، فأساس تبني أي مشروع قومي جديد ومعيار نجاحه هو وجود إرادة سياسية راغبة وجادة وصادقة في تنفيذه، فالإدارة ليست إلا أداة لتطبيق السياسات التي تضعها النظم السياسية، فقرار التحول للإدارة الرقمية هو قرار سيادي يتخذ من أعلى مستويات في الدولة، وبدونه تبقى مجرد فكرة على ورق لا قيمة لها.

نخلص مما سبق إلى أن تطبيق الحكومة الرقمية ليس بالأمر السهل؛ بل لابد من تطبيقها بما يتناسب مع احتياجات المجتمع وثقافاته وعاداته؛ على أن يتم تطبيقها بشكل تدريجي وبخطوات مدروسة، فالحكومة الإلكترونية هي مجموعة من المتغيرات المعقدة المترابطة ببعضها، وتكون الوسائل التكنولوجية جزء بسيطاً منها؛ حيث تبقى الاعتبارات الاجتماعية والسلوكية وطريقة إدارة المشروع وديمومة التشغيل وكسب ثقة المستخدم هي

العوامل الأساسية الأكثر علاقة بالنجاح[47]، فتوافر التقنية الحديثة في ظل عدم وجود تنظيم إداري سليم يقبلها ومجتمع يستشعر أهمية تلك الإدارة بالنسبة له لن يؤدي إلا إلى الفشل وإهدار موارد مالية طائلة دون استفادة حقيقية منها.

الفرع الثاني: آليات نجاح التحول إلى الحكومة الرقمية

فاقت الثورة المعلوماتية كل التصورات والتوقعات وفرضت نفسها بقوة على واقع الحكومات والشعوب، مما نتج عنه تأثر الحكومات وأخذها في التحول من أسلوب الإدارة التقليدية إلى أسلوب الحكومة الرقمية. وللتغلب على معوقات تطبيق الحكومة الرقمية لابد من القيام بعدد من الخطوات والمتطلبات الهامة التي تشكل العمود الفقري لإنجاحها وهذه الخطوات تتمثل في الآتي [48]:

أولًا: تهيئة البيئة القانونية

من خلال عمل مسح شامل لجميع التشريعات من قوانين ولوائح وتعليمات، من قبل هيئات متخصصة من الناحية القانونية والمعلوماتية، للوقوف على مدى ملاءمتها لتطبيق الحكومة الرقمية، وإجراء التعديلات اللازمة عليها بإدخال التكنولوجيا الحديثة فيها، والسماح باستخدام التقنيات الحديثة لإبرام التصرفات والعقود وإثبات التصرفات القانونية المختلفة، مع إضافة نصوص تشريعية تشجع على استخدام التكنولوجيا الحديثة في التعاملات مع الحكومة، مع تقنين وسائل الوفاء الإلكتروني؛ وتقرير الحماية القانونية لكل الخدمات والمعاملات والتصرفات الإلكترونية، مع إصدار كافة التشريعات واللوائح التنظيمية المطلوبة للتحول السريع للحكومة الرقمية، ومجابهة كل ما يستجد من مشكلات بتشريعات تقنن لحلها.

ثانيًا: تكوين وتأهيل الموظف العمومي

47– **إبراهيم عبد اللطيف الغوطي:** مرجع سابق، ص 24.

48– **أبو سريع أحمد عبد الرحمن:** مرجع سابق، ص408 ،409؛ **إبراهيم عبد اللطيف الغوطي:** مرجع سابق، ص47 **وفي النهاية** يجب أن نوضح أن الحكومة الرقمية لا ترتبط فقط بالإنترنت؛ بل أن هناك وسائل إلكترونية أخرى كالفاكس والهاتف؛ يمثلان عنصرين هامين في تفعيل عملها؛ وبالفعل نجد أن جميع الدول قد بدأت باستخدامهما قبل استخدام الإنترنت؛ وذلك في البدايات الأولى على نشر المعلومات عن خدماتها المقدمة إلكترونياً، وبالتالي تستطيع الدول النامية التي تفتقر إلى بنية اتصال تحتية تكفي لاستخدام الإنترنت الكثيف؛ والتي تعاني من غياب الموظفين المدربين على استخدام التكنولوجيا المتقدمة أن تقوم بتطبيق الحكومة الإلكترونية من خلالهما؛ دون انتظار لوقت طويل لحين توافر النفقات اللازمة لتطوير بنيتها التحتية؛ أنظر: **إبراهيم عبد اللطيف الغوطي:** مرجع سابق، ص20.

يجب العمل على التدريب المستمر وبناء القدرات الخاصة بجميع موظفي الدولة بما يسمح لهم باستخدام الحاسب الآلي وقواعد المعلومات والشبكات بكفاءة ويسر؛ مع نشر الثقافة الإلكترونية بين موظفي الدولة قبل المواطنين، مع إعادة هيكلة الوظائف الحكومية بما يتفق مع الحكومة الرقمية، وهو ما يستتبعه تعديل المسمى الوظيفي لبعض الوظائف، وتلقي القائمين عليها للتدريب اللازم لها، وفي حالة فشلهم في اجتياز التدريب يتم إعادته مرة أخرى على نفقتهم، وفي حالة الإخفاق يتم نقلهم لوظائف أخرى لا تحتاج للقدرة على التعامل مع التكنولوجيا الحديثة؛ مع وضع حوافز مالية وإدارية لمن يتعاون من الموظفين ويدعم فكرة التحول للحكومة الرقمية، ويتأقلم مع ما تتطلبه من إلمام باستخدام التكنولوجيا الحديثة، بل سيتم الاعتماد في مرحلة التحول للحكومة الرقمية على العمالة غير المباشرة التي سيصل عدد العاملين بها إلى ذات عدد العمالة المباشرة، مع تفعيل فكرة العمل عن بعد وإقناع العاملين بها، والقدرة على تقييم أعمالهم من خلالها[49].

ثالثًا: إجراء دراسات تقنية ومالية تمهيدية للتحول للرقمنة

تحديد الخدمات التي تخدم شريحة عريضة من المستفيدين عن طريق أخذ آراء المواطنين، وذلك قبل إطلاقها إلكترونياً، ثم عمل دراسة تفصيلية متضمنة وصفاً تفصيلياً لكل خدمة، وتحديد علاقة وتداخل الإجراءات فيها بين الوزارات والدوائر الحكومية المختلفة بالتفصيل، ومن هنا يمكن قياس درجة قابليتها للتحول الإلكتروني، وبعد ذلك يتم إعادة تصميم الإجراءات الخاصة بها، وحذف الإجراءات التي لا تتناسب مع مضمون الخدمة عند تقديمها في شكلها الجديد، مع مراعاة إمكانيات التطبيق في ضوء الموارد المتاحة للدولة؛ مع توفير الدعم المالي اللازم لإنشاء بنية تحتية عالية لتكنولوجيا الاتصالات، يمكن من خلالها توفير حزمة اتصالات واسعة لتسهيل عملية الاتصال، ونقل المعلومات بين المؤسسات الإدارية نفسها من جهة، وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى؛ مع التأكد من أن الإنفاق على هذه البنية الآن سيحصل مردوده بعد سنوات كالإنفاق على مشروعات الطرق الكبرى ووسائل المواصلات مثلًا، مع توفير الصيانة اللازمة لهذه البنية بشكل يجعل الاستفادة منها تصل لأبعد الحدود الممكنة؛ مع توفير عدد لا بأس به من مقدمي خدمات الإنترنت على أن تكون أسعار الخدمة معقولة من أجل فتح المجال لأكبر عدد من المواطنين للتفاعل مع الحكومة الرقمية في أقل وقت وبأقل جهد وتكلفة؛ مع توفير الأمن الإلكتروني والسرية الإلكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات والبيانات الوطنية والشخصية من أي عبث؛ لما لذلك من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة والأفراد.

رابعًا: ضرورة وجود الإرادة السياسية

إدراك القيادة السياسية للدول لأهمية التحول الرقمي لتحقيق رفاهية شعوبها؛ مع كون أن هذا المطلب في التحول الرقمي لأعمال وخدمات الحكومة أصبح مطلبا شعبيا في ظل العولمة، وانتشار ما يسمى مع تزايد شح

---

[49]– **لمين علوطي**، مرج سابق، ص 148، 149.

الموارد والاتجاه نحو الخصخصة وتبني سياسات القطاع الخاص في العمل الحكومي، مع سعي الحكومات للحصول على شهادة الجودة العالمية لجلب الاستثمارات الأجنبية لدولها؛ كل ذلك سيضغط على القيادة السياسية في أي دولة ويدفعها دفعًا، نحو تبني سياسات التحول إلى الحكومة الرقمية، من توفير الموارد المالية، والتنسيق بين مختلف الأجهزة الحكومية عن طريق إقرار سياسة قومية للمعلومات توفر العناصر اللازمة لنجاح الحكومة الرقمية داخل الجهاز الإداري، هذه العناصر تشمل العنصر التشريعي والتنظيمي والاقتصادي والاجتماعي[50]؛ إضافة لتبنيها لخطة تسويقية شاملة تسوق من خلالها لأعمال الحكومة الرقمية تستخدم فيها كافة وسائل الإعلام المتاحة للتركيز على مميزات التحول للإدارة الرقمية، وضرورة وأهمية مشاركة المواطنين في هذا التحول.

المبحث الثاني: حول تجسيد فكرة الحكومة الرقمية في مصر

بعد أن تناولنا مفهوم الحكومة الرقمية والمميزات التي ستعود على الدولة من تطبيقها، والمثالب التي ستلحق بها من ذلك التطبيق، ومراحل التحول إليها، والمعوقات التي ستواجه ذلك التحول، وسبل التغلب عليها، سنحاول إلقاء الضوء على التجربة المصرية في التحول إلى الحكومة الرقمية، في المطالب التالية:

المطلب الأول: البنية التحتية التكنولوجية المصرية والتحول للحكومة الرقمية.

المطلب الثاني: البنية التشريعية المصرية والتحول للحكومة الرقمية.

المطلب الثالث: القضاء المصري والتحول للحكومة الرقمية.

المطلب الأول: البنية التحتية التكنولوجية المصرية والتحول للحكومة الرقمية

بدأت مصر في اتجاه التحول إلى الحكومة الرقمية، مع إنشاء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بداية من عام 1985 التابع لمجلس الوزراء مستهدفة من خلاله مساندة عملية صنع القرار في التطور الاجتماعي والاقتصادي؛ والعمل كوسيط لإنشاء بنية أساسية وصناعة معلوماتية في مصر؛ وتطوير قاعدة البرمجيات الوطنية والصناعات ذات التكنولوجيا العالية؛ ثم قامت مصر بتوفير خدمة الإنترنت مجانًا عام 1993 للباحثين وأساتذة الجامعات المصرية؛ من خلال مركز المعلومات ودعم واتخاذ القرار بمجلس الوزراء والمجلس الأعلى للجامعات، ومع مطلع التسعينات أيضا أطلقت مصر عدة مبادرات تستهدف إنشاء صناعة وطنية في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومنها مثلًا إنشاء مراكز المعلومات والتدريب الحكومية، وبناء قواعد بيانات وطنية في

[50]– أنظر: **محمد صدام جبر**، مرجع سابق، ص175، 176؛ فداء **حامد**: مرجع سابق، ص224، وما بعدها.

القطاعات المتنوعة، وإدخال تكنولوجيا المعلومات إلى المدارس واستحداث كليات تكنولوجيا المعلومات، ومنها مبادرات أخرى مثل إطلاق الحدائق التكنولوجية مثل قرية الأهرام الذكية التي تستهدف مشاريع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستحداث برنامج الحضانات المصري بداية من عام 1995 والذي نجم عنه إنشاء عدة حضانات تكنولوجية[51]؛ وفي عام 1999 نظم مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار المؤتمر الوطني الأول حول تكنولوجيا المعلومات وعرضت الحكومة خطة خمسين لتشجيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر؛ ثم في أكتوبر عام 1999 قامت بإنشاء وزارة للاتصالات والمعلومات ومنحتها امتيازات تنفيذية قوية للاضطلاع بما هو موكل إليها من مهام، تتمثل في تحويل مصر لمجتمع معلوماتي متطور، وخلق صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ ومنذ بدأ برنامج الإدارة "الحكومة" الرقمية في يوليو عام 2001 تم الإعلان عن الأهداف الرئيسية له، والتي تتمثل في:

- توصيل الخدمات لجمهور المتعاملين مع الحكومة في أماكن تواجدهم، وبالشكل والأسلوب الأمثل الذي يلائمهم، وبالسرعة والكفاءة المناسبتين، وبما يسمح لهم بالمشاركة في عملية صنع القرار.
- خلق بيئة للاتصالات بالمستثمرين من خلال تبسيط الإجراءات، وتيسير الوصول للخدمات الحكومية، وتوفير المعلومات الدقيقة والحديثة لدعم عملية اتخاذ القرار.
- المساهمة في تخطيط ومتابعة المبادرات طويلة الأجل المختلفة.
- إرساء وتطبيق فلسفات وممارسات الإدارة الحديثة في القطاع الحكومي، مما يدفع بعجلة العمل بهذا القطاع نحو العمل بفعالية أكبر وتكلفة أقل، وضغط الإنفاق الحكومي من خلال تقديم نماذج لتنفيذ المشتريات الحكومية الكترونيًا عبر الشبكات وتخطيط موارد المؤسسة.
- دفع التنافسية المحلية وزيادة التأهب لمواكبة حركة العولمة وتهيئة الجهاز الحكومي المصري للاندماج في النظام العالمي الجديد على كل من المستويين الإقليمي والدولي [52].

---

[51]– راجع في تاريخ، إجراءات ومراحل إنشاء الحكومة الإلكترونية في مصر: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التابعة للأمم المتحدة، نيويورك تحت عنوان:" تطبيقات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الدول الأعضاء في الأسكوا"، الجزء الأول، الحكومة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية، الصادر في 17/ 7/ 2003، ص 31، وما بعدها، متاح على الموقع الإلكتروني للمنظمة:
.https://digitallibrary.un.org/record/515167/files/E_ESCWA_ICTD_2003_6-AR.pdf
؛ **حازم صلاح الدين عبد الله**، مرجع سابق، ص44.

[52]– **علي لطفي**: الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق العملي، مؤتمر الحكومة الإلكترونية السادس "الإدارة العامة الجديدة والحكومة الإلكترونية"، المنظم بمعرفة المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية، دبي، الإمارات العربية المتحدة، المنعقد خلال الفترة من 9-12 ديسمبر 2007، ص8.

وبدأت مصر في إطلاق مبادرة الحكومة الرقمية بالتعاون مع شركة مايكروسوفت لتأمين البنية الأساسية التقنية لتحسين الخدمات الحكومية، والتعاون بين الإدارات الحكومية، على أن تقدم شركة مايكروسوفت الخدمات الاستشارية لدعم مبادرة الحكومة الإلكترونية في مصر خلال مدة الاتفاقية، وتقع مسئولية مشروع الحكومة في مصر على عاتق وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والوزارات الأخرى مثل وزارة التنمية الإدارية، ووزارة العدل، ووزارة المالية، ووزارة الكهرباء، ووزارة الطاقة[53]؛ وبدأ تطبيق الحكومة الرقمية من خلال عمل وزارة التنمية الإدارية منذ عام 2005 التي عملت عملا دؤوبًا تجلت ثماره ونتائجه الباهرة في إتاحة الخدمات الحكومية على شبكة الإنترنت، فأصبح الآن بمقدور المواطن تصريف شئون حياته وتعاملاته مع الحكومة دون عناء وبعد أن أصبحت جميع خدماتها متاحة على شبكة الإنترنت من خلال موقع الويب الخاص بالوزارة وعكفت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على وضع مجموعة من الأنشطة والحلول البرمجية موضع التنفيذ؛ تتمثل في الحصول على أنظمة تخطيط موارد المؤسسات (E R P) وتثبيتها والاستعانة بها في كافة الوزارات، ومجموعة الحلول البرمجية المستعان بها في تنظيم أنظمة الرواتب وأعمال المحاسبة والميزانية وإدارة شئون الأفراد وإدارة المخازن والمشتريات، والتي سيعقبها عملية إدارة الوثائق والأرشفة الإلكترونية[54].

واهتمت الحكومة المصرية مؤخرًا بمواجهة أحد المعوقات الرئيسية للتحول للحكومة الرقمية، وهم البسطاء ومحدودو الثقافة الإلكترونية والذين لا يستطيعون التعامل مع كل ما هو إلكتروني أو يجدون صعوبة في التعامل معه؛ بقيام وزارة الاتصالات السلكية واللاسلكية في مصر بإنشاء مراكز خدمات مجتمعية للاتصال في جميع مكاتب البريد على مستوى الجمهورية وعددها أربعة آلاف مكتب منتشرة في القرى والمدن، لخدمة هؤلاء من محدودي الثقافة الإلكترونية؛ إلى جانب إطلاق حزمة من برامج التوعية بأهمية التحول للحكومة الرقمية، إضافة إلى توفير خط ساخن يستفسر من خلاله مستخدم الخدمة عن كيفية استخدام هذه المعدات لمن لديهم خلفية

---

[53]– برنامج الحكومة الإلكترونية المصري، وزارة الاتصالات والمعلومات، مبادرة مجتمع المعلومات المصري لتوصيل الخدمات الحكومية إلكترونياً، ص2، متاح على شبكة الإنترنت موقع الحكومة الإلكترونية المصري: www.egypt.gov.eg
وصرح وزير الاتصالات المهندس / عاطف حلمي وزير الاتصالات المصري في جريدة الأهرام العدد رقم 46147، والصادر يوم الخميس الموافق 2013/4/11، بأنه قد وصل عدد مشتركي التليفون المحمول في 12/ 2012 لنحو 96,8 مليون مشترك بكثافة انتشار بلغت 117% وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت 32,62 مليون مستخدم، وبكثافة انتشار وصلت 39,41 % كما بلغ عدد المشتركين في خدمة الإنترنت فائق السرعة 2,24 مليون مشترك، وبلغ عدد مستخدمي الإنترنت عن طريق التليفون المحمول11,06 مليون مستخدم، راجع موقع الجريدة علي شبكة الإنترنت:.www.ahram.org.eg

[54]– أنظر في تفاصيل ذلك: **محمد صادق إسماعيل:** الحكومة الإلكترونية وتطبيقاتها في الدول العربية، العربي للنشر والتوزيع، ط.1، 2010، ص 168، وما بعدها.

ثقافية عن مبادئ الكمبيوتر، وهي عملية تسهل سرعة تعلم استخدام هذه الأجهزة، إضافة إلى الوسائل التعليمية وحملات التوعية؛ وتم بالفعل تصميم برامج لهؤلاء لمحو الأمية الإلكترونية للمواطنين منذ عام 2010، برامج تستخدم فيها الرسومات والإشارات، وبرامج للمكفوفين من خلال استخدام تطبيق الذكاء الاصطناعي؛ مع تصميم بوابة الحكومة الالكترونية بشكل مبسط يتيح سهولة الاستخدام لتلقي الخدمات الحكومية وسداد رسوم تلقيها والتي منها، كما يتيح هذا التصميم إمكانية تحميل التطبيق الخاص بالخدمات الحكومية الالكترونية على الهاتف المحمول؛ مع إطلاق محافظات مصر للخطة القومية لرقمنة الخدمات الحكومية والاقتصاد والتي بدأت من محافظة بورسعيد بتوفيرها تقديم أكثر من (25) خدمة رئيسية؛ يتفرع منها (105) خدمة فرعية بشكل إلكتروني؛ مع تعميم السداد الإلكتروني وتفعيل وسائل الوفاء الإلكتروني التي تساعد في سرعة الاستفادة بالخدمات الحكومية الرقمية بسهولة ويسر، وتحاصر الاقتصاد السرى ومتهربي الضرائب؛ فأصبح كل موظفي الدولة، وأغلب العاملين بالقطاع الخاص؛ إضافة إلى أكثر من (6) ملايين مواطن من أصحاب المعاشات؛ بجانب (2،2) مليون مستفيد من معاش تكافل وكرامة يستخدمون بطاقات الوفاء الإلكتروني لصرف مستحقاتهم المالية[55].

المطلب الثاني: البنية التشريعية المصرية والتحول للحكومة الرقمية

بدأ ظهور اعتماد الحكومة المصرية في تنفيذ مشروعها نحو التحول للاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في بادئ الأمر إلى عمل إصلاح تشريعي. وهو ما يعد تطبيقًا لقضاء المحكمة الدستورية العليا من أن: "النصوص القانونية التي ينظم بها المشرع موضوعًا محددًا لا يجوز أن تنفصل عن أهدافها، ذلك أن كل تنظيم تشريعي لا يصدر عن فراغ، ولا يعتبر مقصودًا لذاته، بل مرماه إنفاذ أغراض بعينها يتوخاها، وتعكس مشروعيتها إطارا للمصلحة العامة التي أقام المشرع عليها هذا التنظيم باعتباره أداة تحقيقها، وطريق الوصول إليها"[56]؛ فقامت وزارة العدل بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم القرار التابع لمجلس الوزراء بحصر التشريعات المصرية الصادرة منذ عام 1828 وحتى الآن على الحاسب الآلي؛ وتحديثها بما يصدر من تشريعات جديدة؛ أو تعديل ما هو قائم؛ كما قامت بحصر الأحكام القضائية؛ وبناء قاعدة معلومات ليصبح الطريق سهلاً أمام إصلاح تشريعي على أسس دقيقة وعلمية[57]، ثم تبع ذلك صدور عدد من التشريعات واللوائح التنظيمية؛ تشجع وتساعد

55– أنظر: **إبراهيم العزب:** تحديات تواجه رقمنة الخدمات الحكومية، مقال منشور بجريدة الأهرام المصرية، العدد (48419)، الإثنين 27 من شوال عام 1440هـ– 1 يوليو 2019، متاح على شبكة الإنترنت على موقع:
https://gate.ahram.org.eg/daily/News/717528.aspx

56– انظر: حكم المحكمة الدستورية العليا المصرية في الدعوي رقم 175 لسنة 16 قضائية "دستورية" جلسة 14/ 1/ 2007.

57– **رحيمة الصغير سعد نمديلي:** العقد الإداري الإلكتروني "دراسة تحليلية مقارنة"، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص37.

في إنشاء الحكومة الإلكترونية المصرية، بداية من القانون 143 لسنة 1994 بشأن الأحوال المدنية؛ وقرار وزير الداخلية رقم 1121 لسنة 1995 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الأحوال المدنية والذي نص على أن تنشئ مصلحة الأحوال المدنية بوزارة قاعدة قومية لبيانات المواطنين تشتمل على سجل خاص لكل مواطن يميزه رقم قومي منذ ميلاده وطوال حياته ولا يتكرر حتى بعد وفاته، وتلتزم جميع الجهات بالتعامل مع المواطن من خلال هذا الرقم؛ ونص قانون الاتصالات المصري رقم 10 لسنة 2003 والمنشور في الجريدة الرسمية العدد (5) مكرر (أ) في 4 فبراير سنة 2003 على أن يتولى الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، تحت إشراف الوزير المختص تطوير ونشر خدمات الاتصالات على نحو يواكب التقدم العلمي والفني في مجال الاتصالات؛ ثم تم إصدار قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني وإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات رقم 15 لسنة 2004، واللائحة التنفيذية له الصادرة بالقرار رقم 109 لسنة 2005[58]، وهما يتعلقان بمساواة التوقيع والكتابة الإلكترونية، بالتوقيع والكتابة التقليدية؛ والتي تم تعديلها بموجب قرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات القرار رقم 7 لسنة 2007 بتاريخ 14/ 1/ 2007 بإضافة المادة (15) مكرر للائحة السابقة بشأن إصدار شهادات التصديق الإلكتروني.

وقامت وزارة المالية بإطلاق مشروع سلطة التصديق الإلكتروني الحكومي في عام 2007، والتي من المتوقع أن يصل عدد المستفيدين من هذه الخدمة إلى 2, 6 مليون فرد، وقد تم الافتتاح الرسمي للمشروع في 2009/9/28، وتقوم الوزارة الآن بتفعيل خدمة التوقيع الإلكتروني من خلال تنفيذ التعاقدات المبرمة بين سلطة التصديق الحكومي بها؛ وبين 25 جهة حكومية والتي منها وزارة الداخلية، ووزارة الاتصالات، والأمانة العامة لمجلس الوزراء، والمجلس الأعلى للجامعات، ومحافظة القاهرة، ومحافظة الغربية [59].

---

[58]– تم تفعيل خدمة التوقيع الإلكتروني في مصر من خلال طرح مناقصة عامة بالإعلان بتاريخ 2005/4/26 عن فتح باب التسجيل؛ ودعوة الشركات والجهات للتقدم بعروض بغرض الحصول على تراخيص تقديم خدمات التوقيع الإلكتروني، وقد تقدمت ست شركات؛ وانتهت إلى قبول أربع شركات؛ هي: الشركة المصرية لخدمات الشبكات وتأمين المعلومات، وشركة مصر للمقاصة، وشركة "ايجيبت ترست"، وشركة الحاسبات المتقدمة؛ وقد أصدر مجلس إدارة الهيئة قراره رقم 4 لسنة 2006 في 2006/2/1 بالموافقة على منح ترخيص تقديم خدمات التوقيع الإلكتروني للشركات الأربع؛ بموجب الترخيص رقم 103 لسنة 2006، ويُعد هذا الترخيص موافقة مبدئية مشروطة باتخاذ كافة الإجراءات؛ لتنفيذ شروط ومتطلبات تقديم خدمات التوقيع الالكتروني، وأول شركة استوفت تلك الشروط كانت الشركة المصرية لخدمات الشبكات وتأمين المعلومات، والتي صدر لها أول إذن تشغيل في 2009/9/28 ثم توالت الشركات الثلاثة بعد ذلك في استيفاء المطلوب منها.

[59]– أنظر: تصريحات وزير المالية السابق د. المرسى محمد حجازي والمنشورة على موقع وزارة المالية: www.mof.gov.eg.

وصدر قرار وزير المالية رقم 1742 لسنة 2004 بالاعتداد في جميع التعاملات والتصرفات القانونية بموجب أحكام قانون الموازنة العامة للدولة؛ وقانون المحاسبة الحكومية بنماذج الميزانية والموازنات أو الاستثمارات أو الدفاتر الحكومية المعدة بواسطة الحاسب الآلي؛ وكذلك مخرجات الحاسب الآلي المستخدمة بالوحدة الحسابية أو الواردة من الوحدات الإدارية المميكنة آلياً؛ والمدون بها البيانات المتطلبة بالوثائق المالية الحكومية؛ وذلك بعد إقرارها من وزير المالية؛ أو كانت مماثلة لتلك التي تم تصميمها من خلال برنامج الحكومة الإلكترونية بوزارة الدولة للتنمية الإدارية؛ وحازت على موافقة وزارة المالية، ونص القرار على اعتبار مخرجات الحاسب الآلي المعتمدة باستخدام الآليات الخاصة بالتوقيع الالكتروني والقواعد المنظمة لاستخدامه مخرجات رسمية معتمدة اعتماداً قانونياً حسب قانون التوقيع الالكتروني؛ ويعتمد تداولها بصفه رسمية؛ أي أن القرار أعطي لمخرجات الحاسب الآلي في شأن الأمور المالية صفه المحرر الرسمي وحجيته[60].

كما ظهر اتجاه المشرع نحو تبني التكنولوجيا الحديثة في التعاملات المالية في قانون الضرائب الجديد؛ على الدخل رقم91 لسنه 2005 والخاص بالضريبة على الدخل وقرارات تنظيمية تتعلق بالنواحي المالية؛ بالنص في المادة (91) منه على أن: "... وللممولين إمساك حسابات إلكترونية توضح الإيرادات والتكاليف السنوية؛ ويُصدر الوزير قراراً بتنظيم إمساك هذه الحسابات المكتوبة إلكترونياً"؛ أي أن المشرع قد أخذ بالمحررات الإلكترونية في إثبات تحديد قيمة الضريبة المستحقة، بل وأضاف في المادة (116) منه والتي يضمها الباب السادس تحت عنوان إجراءات الطعن؛ على أن "يكون للإعلان المرسل بكتاب موصي عليه مصحوباً بعلم الوصول أو بأي وسيلة إلكترونية لها الحجية في الإثبات؛ وفقاً لقانون التوقيع الإلكتروني الصادر بالقانون رقم 15 لسنه 2004 ... ذات الأثر المترتب على الإعلان الذي يتم بالطرق القانونية، بما في ذلك إعلان المحجوز عليه بصورة من محضر الحجز"؛ ثم أنشئت مصلحة الضرائب المصرية بوابة الضرائب المصرية التي يستطيع من خلالها الممول تقديم إقراره الضريبي بشكل إلكتروني [61]؛ بالإضافة إلى أنه قد صدر قرار وزير المالية رقم

60– **سمير برهان:** حجية الإثبات في عقود التجارة الإلكترونية " العقود والاتفاقات في التجارة الإلكترونية"، أوراق ندوة عقود التجارة الإلكترونية ومنازعاتها، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، أعمال المؤتمرات، 2007، ص 112 وما بعدها.

61– وتقوم إجراءات التسجيل بدخول الممول على موقع مصلحة الضرائب المصريةhttp:/www.incometax.gov.eg ثم يقوم الممول بالدخول على المنظومة من خلال الموقعhttp://eservice.incometax.gov.eg/etax ؛ ثم يقوم الممول باختيار التسجيل كممول، ويقوم باختيار طريقة التسجيل عن طريق إدخال البيانات يدويًا مثل رقم التسجيل الضريبي الموحد واسم المستخدم الذي يفترضه النظام وهو (0– رقم التسجيل) ويمكن للممول أن يغيره إلى أي اسم آخر بشرط أن يكون بالحروف الإنجليزية ولا يقل عن 4 حروف ثم يقوم بإدخال كلمه المرور التي لابد أن تحتوي على حرف كبير وحرف صغير ورقم ورمز مثل % أو$ أو# أو@، بحيث يكون عدد عناصر كلمة المرور 8 عناصر على الأقل، وبعد ذلك يقوم بإعادة كلمة المرور، موضحًا أن الفرق بين الشخص الطبيعي والشخص الاعتباري هو اشتراط الرقم القومي للشخص الطبيعي، وكذلك يختار الكيان القانوني سواء كان طبيعيا

35 لسنة 2009 والذي أجاز تحصيل الإيرادات الحكومية عن طريق طرق الوفاء الإلكتروني، بتعديل المادة (26) من اللائحة التنفيذية للقانون 127 لسنة 1981 بشأن المحاسبة الحكومية بتحديد طرق تحصيل الإيرادات في الآتي:

1- التحصيل النقدي عن طريق الخزانة العامة والخزانة الفرعية.

2- التحصيل بشيكات مسحوبة على أحد البنوك المعتمدة من البنك المركزي المصري.

3- التحصيل بحوالات بريدية أميرية.

4- التحصيل عن طريق الخصم من المستحقات.

5- التحصيل عن طريق النظم الآلية الحديثة " التحصيل الإلكتروني عن طريق بطاقات السداد الإلكتروني المحلية والدولية مدفوعة عبر التحويلات البنكية من وسائل الاتصال المختلفة من ماكينة الصراف الآلية – ونقاط البيع الإلكتروني –والهواتف النقالة – وشبكة المعلومات"[62]؛ كما صدر قرار وزير المالية رقم 531 لسنة 2010

أو اعتباريا ويختار إذا كان جهة خصم وتحصيل تحت حساب الضريبة أم لا؟ أو إذا كان يمتلك ضريبة قيمة مضافة أم لا، وهل لديه سلع جدول أم لا؛ وبعد ذلك يقوم بملء بيانات الممول سواء اختار نفسه كممول أو من ينوب عنه وفي حاله اختيار من ينوب عنه تظهر شاشة لإدخال بيانات الوكيل ثم يقوم بإدخال بيانات الوكيل مثل اسم الوكيل ورقمه القومي ورقم التوكيل، ثم يقوم الممول بإدخال بياناته الأساسية وهي اسم الممول وعنوانه وعنوان المراسلة ونوع الجهة هو البريد الإلكتروني الخاص به ورقم الموبايل والفاكس ثم يختار نوع الهوية إما رقم قومي أو جواز سفر في حاله اختيار نوع الكيان طبيعي، ثم يضغط على إرسال كود التأكيد فتظهر الرسالة (تم إرسال كود التأكيد إلى البريد الالكتروني الخاص به)، مشيرًا إلى أنه بعد ذلك سترسل مصلحة الضرائب رساله ورد إلى البريد الإلكتروني الخاص به .

قد بررت وزارة المالية هذا التوجه بالآتي:

1-تقليل العبء على الممول من خلال تيسير عملية ملء وتقديم الإقرار الضريبي حيث يتيح النظام القدرة على ملء وتقديم الإقرار الكترونيا عبر الويب.

2-تقديم خدمة فعالة من خلال قدرة الممول على الدخول إلى نظامه/سجله الضريبي الإلكتروني من خلال أي حاسب خلال 24 ساعة/365 يوم بدون الاحتياج إلى تنصيب أي أدوات أو برامج مساعدة.

3-تخصيص مساحة تخزينية لكل ممول تتيح له القدرة على تخزين تعاملات الخصم والتحصيل تحت حساب الضريبة والدخول إليها في أي وقت ومن أي مكان (Cloud Storage) كما يتم تخزين فواتير المشتريات والمبيعات لتطبيق القيمة المضافة.

4-سهولة إدارة السجل الضريبي الإلكتروني عبر التطبيقات المتاحة على عدة أنظمة ومنها الهواتف النقالة.

أنظر: موقع بوابة الضرائب المصرية على شبكة الإنترنت: https://eta.gov.eg/ar/home

https://eta.gov.eg/ar/home

[62]- وقد تناول مشروع قانون المعاملات الإلكترونية المصري الوفاء الإلكتروني في الفصل الأول التعريفات فقد عرفه" بأنه وفاء بالتزام نقدي بوسيلة إلكترونية مثل الشيكات الإلكترونية والكمبيالات الإلكترونية وبطاقات الدفع الممغنطة"، ونصه في الفصل الخامس منه الإثبات والوفاء في الفقرة الثانية على أن "يعتبر الوفاء الإلكتروني وفاء للذمة ما لم يقم دليل على غير ذلك"، أنظر:

بشأن تبادل وتلقي البيانات والملفات الإلكترونية الخاصة بعمليات الدفع الإلكتروني الحكومي وبين الوحدات الحسابية، من خلال الربط المباشر بمركز الدفع والتحصيل الإلكتروني لوزارة المالية.

كما صدر الكتاب الدوري رقم 21 لسنة 2011 من رئيس قطاع الحسابات والمديريات المالية، يفيد بأن التقارير المستخرجة من مركز الدفع الإلكتروني لوزارة المالية والمؤيدة بكشوف حساب الوحدات الحسابية المستخرجة من المنظومة البنكية لحساب الخزانة الموحدة تعتبر مستندات كافية لإثبات عمليات التحصيل الإلكتروني وإجراءات الرقابة المالية، وتستطيع الجهات أداء الخدمة وإبراء الذمة للمتعاملين بموجبها[63]، ودعم ذلك بقراره رقم 531 لسنة 2010 بشأن تبادل وتلقي البيانات والملفات الإلكترونية الخاصة بعمليات الدفع الالكتروني؛ كما اتفق وزير الاتصالات عن طريق مجلس إدارة الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات على تفعيل خدمة تحويل الأموال عبر التليفون المحمول، وذلك اعتباراً من يوم الخميس الموافق 2013/4/11[64].

وقد صدر القانون رقم 206 لسنة 2020 بإصدار قانون الإجراءات الضريبية الموحد والمنشور بالجريدة الرسمية العدد (42) مكرر (ج) في 19 أكتوبر 2020، والذي تحدث عن حجية المستندات الإلكترونية في الإثبات الضريبي، وحجية التوقيع الإلكتروني لهذه المستندات، وإنشاء المنظومة الإلكترونية للضرائب؛ وفي سبيل التحول الرقمي وأتمتة العمليات اتخذت وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية القرار رقم 518 لسنة 2020

محمد حسام محمود لطفي: الإطار القانوني للمعاملات الإلكترونية، د. ن، 2002، ص184، 185. هذا وقد أنشأ بنك مصر أول موقع للسداد الإلكتروني الآمن عبر شبكة الإنترنت، وتم اختيار كمنفذ للسداد الإلكتروني الآمن لبوابة الحكومة المصرية الإلكترونية لجميع المشاريع المميكنة، ومن المزايا التي تقدمها الخدمة لجمهور العملاء، سداد فواتير التليفونات للشركة المصرية للاتصالات، وسداد مخالفات السيارات، ورسوم تجديد التراخيص للسيارات، وحجز القطارات ... الخ"، أنظر: **حازم صلاح الدين عبد الله**، مرجع سابق، ص274.

63– وهو ما تم تطبيقه طبقاً لما أظهره تقرير لوزارة المالية المصرية في عهد الوزير السابق بطرس غالي من تطور أداء مشروع الدفع والتحصيل الالكتروني للمستحقات الحكومية بنهاية عام 2010 حيث تم تحصيل نحو 86 مليار جنيه الكترونياً، منها 83 مليار جنيه حصيلة منظومة مستحقات الضرائب الكترونياً، وحوالي 6, 2 مليار جنيه رسوم جمركية تم تحصيلها من خلال وسائل الدفع الالكتروني، وأن من الرسوم التي شملها التحصيل رسوم تجديد السيارات وغرامات المرور ورسوم التسجيل بالكليات الحكومية؛ وقد أنشأت وزارة المالية 19 موقعًا جمركيًا علي مستوى الجمهورية للتحصيل الالكتروني، هذا وقد أضاف التقرير عن مخطط الوزارة للتوسع في صرف المرتبات والمعاشات من خلال البطاقات الإلكترونية والتي شملت أكثر من 3 مليون موظف، وذلك كله بزيادة عدد البنوك المشاركة في تلك المنظومة إلى 18 بنك تقدم خدمات السداد الالكتروني من خلال 1155 فرع بنكي، أنظر في ذلك موقع : جريدة البشاير الإلكترونية علي شبكة الإنترنت: www.elbashayer.com، وموقع منتديات بوابة العرب علي شبكة الإنترنت: www.vb.arabasgate.com

64– أنظر: جريد ة الأهرام، العدد 46147، السنة 137، بتاريخ أول جماد الأخر لسنة 1434 هـ، 2013/4/11 متاح على موقع الجريدة علي شبكة الإنترنت: www.ahram.org.eg

والخاص بالفاتورة الإلكترونية، تجريبيا في 2021/2/15 ثم تعميمها في 2021 /7/1 والذي عرفها بأنها: "مستند رقمي يثبت معاملات بيع السلع والخدمات ولهذا المستند مكونات وخصائص، ويتم إعداده والتوقيع عليه إلكترونيًا، وإرساله واستلامه من خلال منظومة الفواتير الإلكترونية وبمعرفة الممول، كما يتم مراجعته والتحقق منه لحظيًا من جانب مصلحة الضرائب"[65].

كما تم تعديل اللائحة التنفيذية للقانون الملغى رقم 89 لسنة 1998 بشأن المناقصات والمزايدات؛ بقرار وزير المالية رقم 497 لسنة 2006؛ بإجازة أن يتم الإعلان عن المناقصات بالوسائل الإلكترونية [66]، ثم صدر الكتاب الدوري رقم 11 لسنة 2007 من الهيئة العامة للخدمات الحكومية التابعة لوزارة المالية متضمناً تنفيذ المنشور العام رقم 6 لسنة 2007 الصادر من وزير المالية، والخاص بالإعلان الإلكتروني عن المناقصات

65- **وقد عددت وزارة المالية مميزات الفواتير الإلكترونية في أنها تحقق الآتي:**

1-وجود رقم فريد لكل فاتورة، ويسمى هذا بالرقم التعريفي UUID ويختلف عن رقم الفاتورة الداخلي للشركة. 2-وجود شكل ومحتوى موحد لكل فاتورة داخل المنظومة مع التأكيد على أن شكل الفاتورة لن يتغير داخل الشركة.3-الحد من كمية الأوراق المستعملة للتوثيق أو تخزين معلومات المعاملة. 4-الحد من الفترة الزمنية التي تستغرقها مدة إصدار الفاتورة. 5-الحصول على المعلومات لحظيا الخاصة بالفاتورة بمجرد إصدارها.6-إرسال بيانات لحظية لكل من البائع والمشتري بالفاتورة لاشتراكهما فيها. 7-توحيد الكود المحاسبي للسلع والخدمات.8-تتيح منظومة الفاتورة الإلكترونية إصدار الفواتير باللغتين العربية والإنجليزية. 9-تسمح المنظومة الإلكترونية بتبادل الفواتير وإشعارات الخصم، وإشعارات الإضافة مع الأطراف والشركات الأخرى .10-تحفظ المنظومة الإلكترونية لمستخدميها حق تعديل الفواتير بإصدار إشعارات خصم أو إضافة على الفاتورة أو إلغاء الفاتورة كليا وإصدار فاتورة أخرى على أن يحدث هذا خلال الوقت المحدد قانونا للإلغاء؛ أما في حال وجود خطأ في فاتورة تم إصدارها سابقا فيتم التعديل عليها بإصدار إشعارات الخصم أو إشعارات الإضافة المرتبطة بالفواتير السابقة.11- تسمح المنظومة الإلكترونية بإصدار إشعارات مرتبطة بمجموعة من الفواتير بدلا من فاتورة واحدة مع مراعاة ألا يتخطى مجموع مبالغ إشعارات الخصم مبلغ الفاتورة السابق إصدارها.12-تسمح المنظومة الإلكترونية لمستخدميها بإصدار إشعار بمبلغ دائن بشرط ألا يتخطى مبلغ الإشعار الدائن مبلغ الفاتورة المرتبط بها .13-تتيح المنظومة الإلكترونية بإنشاء ملف رقمي للممولين ليتم التعامل من خلاله مع المصلحة، ويتم ربط هذا الملف الرقمي ببيانات الممول المسجلة لدى المصلحة؛ على سبيل المثال رقم التسجيل الضريبي، اسم الشركة، العنوان الرئيسي. وهو ما يعد استجابة للتوجيه الأوربي رقم (115/ 2001/ E.C) الصادر عن المجلس الأوربي والخاص بالتجارة الإلكترونية، أنظر:

COUNCIL DIRECTIVE 2001/115/EC of 20 December 2001 amending Directive 77/388/EEC with a view to simplifying، modernising and harmonising the conditions laid down for invoicing in respect of value added tax : available at: https://tfig.itcilo.org/AR/contents/e-invoices.htm

66- كانت تنص المادة (12) من اللائحة التنفيذية للقانون الملغى 89 لسنة 1998؛ حيث تم تعديل النص بموجب قرار وزير المالية رقم 497 لسنة 2006 بالنص في الفقرة قبل الأخيرة منها على أن "...يتم الإعلان عن المناقصة العامة في الوقت المناسب على مرتين في صحيفة يومية واسعة الانتشار... ويجوز بالإضافة إلى ما تقدم أن يتم الإعلان في غير ذلك من وسائل الإعلام واسعة الانتشار بما فيها الوسائل الالكترونية وذلك بموافقة السلطة المختصة بحسب أهمية وقيمة التعاقد".

والممارسات العامة بالموقع الإلكتروني للهيئة [67]، كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 33 لسنة 2010؛ لكي ينص على إلزام جميع الجهات الإدارية بالدولة بوجوب النشر الكامل لكراسات الشروط والمواصفات الخاصة بالمناقصات والممارسات العامة والمحدودة والمحلية التي تطرحها بعد اعتمادها من السلطة المختصة؛ وما يطرأ عليها من تعديلات بناءً على جلسة الاستفسار على الموقع الإلكتروني لبوابة المشتريات الحكومية وعنوانه www.etenders.gov.eg. [69]؛ ثم صدر قرار رئيس مجلس

67- **محمد أنس جعفر؛ أشرف محمد أنس جعفر**: العقود الإدارية، دار النهضة العربية، 2011، ص200.

68- أنظر: قرار مجلس الوزراء رقم 33 لسنة 2010.

وتعد بوابة المشتريات الحكومية ثمرة التعاون الجاد بين وزارة الدولة للتنمية الإدارية والهيئة العامة للخدمات الحكومية، وصممت البوابة لتساعد الحكومة على نشر المناقصات والمزايدات عبر الإنترنت في جميع المجالات؛ كما تسهل البوابة على الموردين وغيرهم الاطلاع على المناقصات المعلن عنها بطريقة سهلة وفعالة ومجانية؛ راجع موقع بوابة المشتريات الحكومية المصرية على شبكة الإنترنت – نبذة عن المشروع: www.etenders.gov.eg

ولكي تستطيع الجهات الإدارية الإعلان عن مناقصاتها فلابد لها أن تسجل نفسها لدى بوابة الخدمات الحكومية، وذلك عن طريق ملء نموذج متاح على البوابة، كما يمكن لراغبي التعاقد مع الجهات الحكومية متابعة المناقصات والمزايدات التي سيتم طرحها والمتداولة، والتي قد انتهت عبر بوابة المشتريات الحكومية، كما تمكن البوابة الموردين وغيرهم من تسجيل أنفسهم عليها وذلك بعد ملء النموذج المعد لذلك واتباع خطوات محددة، وترسل لمن يقوم بالتسجيل تبعاً لتلك الإجراءات رسالة على بريده الإلكتروني تفيد تمام تسجيله.

وفي إطار سعي الحكومة المصرية لتطوير منظومة المشتريات بها وزيادة الشفافية في العمليات الشرائية وتوسيع قاعدة المتعاملين معها من (موردين – مقاولين – مقدمي خدمات استشارية –أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، قدمت بوابة المشتريات الحكومية قناة اتصال جديدة وهي خدمة الرسائل القصيرة(SMS)، والتي تسهل على المشترك فيها معرفة العمليات الشرائية فور الإعلان عنها من خلال إرسال الكود المرادف للنشاط الذي يرغب في الاشتراك فيه، وقد أعلنت وزارة التنمية الإدارية عن تفعيل تلك الخدمة بتاريخ 2013/2/10، وتم التعاقد مع شركتين للمحمول وهما شركة فودافون والتي بالفعل تقدم الخدمة الآن والتي تتيح الخدمة كالآتي للمشتركين الجدد بالخدمة يتم إرسال رسالة قصيرة بها كود القسم المراد الاستفسار عن تعاقداته فمثلاً كود الأدوات والأعمال المكتبية والتعليمية 251، وتوريدات وأعمال الحاسب الآلي والطابعات ومستلزماتها 252،... وهكذا)، إلى رقم 9999 أما إذا كان مشتركا في الخدمة من قبل يمكنه الآن اختيار نشاط واحد ويرسل رسالة بها كود النشاط من نفس رقم التليفون إلى رقم 9999، وفي حالة طلب إلغاء الخدمة يتم إرسال رسالة بها (stop20) إلى رقم 9999، وتكلفة الرسالة 50 قرش، وتكلفة الخدمة 30 قرش يومياً تخصم من الرصيد في حالة استلام الرسائل في هذا اليوم فقط؛ وشركة اتصالات والتي لم يتم تفعيل الخدمة بها حتى الآن فللاشتراك في الخدمة يتم إرسال رسالة إلى رقم 1666، وفي حالة إلغاء الخدمة يتم إرسال رسالة بها(Tender c) إلي رقم 1666، وسعر الرسالة 29 قرش، وتكلفة الخدمة 47 قرش تخصم كل يومين، راجع: موقع بوابة المشتريات الحكومية علي شبكة الإنترنت: www.etenders.gov.eg

69- أنظر: قرار مجلس الوزراء رقم 33 لسنة 2010.

الوزراء رقم 463 لسنة 2012 بشأن النشر الإلكتروني عن نتائج البت الفني والبت المالي والترسية للمناقصات والممارسات والمزايدات بجميع أنواعها بالجهات الحكومية[70]ثم جاء القانون الحالي رقم 182 لسنة 2018

وتعد بوابة المشتريات الحكومية ثمرة التعاون الجاد بين وزارة الدولة للتنمية الإدارية والهيئة العامة للخدمات الحكومية، وصممت البوابة لتساعد الحكومة على نشر المناقصات والمزايدات عبر الإنترنت في جميع المجالات؛ كما تسهل البوابة على الموردين وغيرهم الاطلاع على المناقصات المعلن عنها بطريقة سهلة وفعالة ومجانية؛ راجع موقع بوابة المشتريات الحكومية المصرية على شبكة الإنترنت – نبذة عن المشروع: www.etenders.gov.eg

ولكي تستطيع الجهات الإدارية الإعلان عن مناقصاتها فلابد لها أن تسجل نفسها لدى بوابة الخدمات الحكومية، وذلك عن طريق ملء نموذج متاح على البوابة، كما يمكن لراغبي التعاقد مع الجهات الحكومية متابعة المناقصات والمزايدات التي سيتم طرحها والمتداولة، والتي قد انتهت عبر بوابة المشتريات الحكومية، كما تمكن البوابة الموردين وغيرهم من تسجيل أنفسهم عليها وذلك بعد ملء النموذج المعد لذلك واتباع خطوات محددة، وترسل لمن يقوم بالتسجيل تبعاً لتلك الإجراءات رسالة على بريده الإلكتروني تفيد تمام تسجيله.

وفي إطار سعي الحكومة المصرية لتطوير منظومة المشتريات بها وزيادة الشفافية في العمليات الشرائية وتوسيع قاعدة المتعاملين معها من (موردين – مقاولين – مقدمي خدمات استشارية –أصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر)، قدمت بوابة المشتريات الحكومية قناة اتصال جديدة وهي خدمة الرسائل القصيرة(SMS)، والتي تسهل على المشترك فيها معرفة العمليات الشرائية فور الإعلان عنها من خلال إرسال الكود المرادف للنشاط الذي يرغب في الاشتراك فيه، وقد أعلنت وزارة التنمية الإدارية عن تفعيل تلك الخدمة بتاريخ 2013/2/10، وتم التعاقد مع شركتين للمحمول وهما شركة فودافون والتي بالفعل تقدم الخدمة الآن والتي تتيح الخدمة كالآتي للمشتركين الجدد بالخدمة يتم إرسال رسالة قصيرة بها كود القسم المراد الاستفسار عن تعاقداته فمثلاً كود الأدوات والأعمال المكتبية والتعليمية 251، وتوريدات وأعمال الحاسب الآلي والطابعات ومستلزماتها 252،... وهكذا)، إلى رقم 9999 أما إذا كان مشتركا في الخدمة من قبل يمكنه الآن اختيار نشاط واحد ويرسل رسالة بها كود النشاط من نفس رقم التليفون إلى رقم 9999، وفي حالة طلب إلغاء الخدمة يتم إرسال رسالة بها (stop20) إلى رقم 9999، وتكلفة الرسالة 50 قرش، وتكلفة الخدمة 30 قرش يومياً تخصم من الرصيد في حالة استلام الرسائل في هذا اليوم فقط؛ وشركة اتصالات والتي لم يتم تفعيل الخدمة بها حتى الآن فللاشتراك في الخدمة يتم إرسال رسالة إلى رقم 1666، وفي حالة إلغاء الخدمة يتم إرسال رسالة بها(Tender c) إلي رقم 1666، وسعر الرسالة 29 قرش، وتكلفة الخدمة 47 قرش تخصم كل يومين، راجع: موقع بوابة المشتريات الحكومية علي شبكة الإنترنت: www.etenders.gov.eg

[70]– أنظر: جريدة الوقائع المصرية العدد 101 الصادر في 3 مايو سنة 2012.

وقد جاء نص المادة الأولى منه بالآتي" على وحدات الجهاز الإداري للدولة من وزارات ومصالح وأجهزة لها موازنات خاصة. ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة خدمية كانت أم اقتصادية عدا الجهات الآتية: وزارة الدفاع والإنتاج الحربي، وزارة الدولة للإنتاج الحربي، هيئة الأمن القومي. أن تقوم بنشر نتائج البت الفني والبت المالي والترسية الخاصة وذلك على موقع المشتريات الحكومية وعنوان:www.etenders.gov.eg ، وذلك دون إخلال بوجوب الإعلان عنها بالطريق الذي حدده قانون المناقصات والمزايدات المشار إليها ولائحته التنفيذية".

بشأن التعاقدات الحكومية[71]، لينص في المادة (2) الفقرة (4) منه على أن القانون يهدف إلى: "...4- تطبيق أساليب الإدارة الحديثة، والانتقال مرحليا إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في الإجراءات .."، كما كرر وأكد القانون الحالي على ضرورة التواصل بين جهة الإدارة والمتعاقدين عبر البريد الإلكتروني، وقد أفردت اللائحة التنفيذية للقانون نصوصًا خاصة بإجراء التعاقدات الحكومية بشكل إلكتروني في المواد (169، 170، 171)[72].

كما صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 856 لسنة 2010 بشأن تكامل وتبادل البيانات القومية والخدمات بين الجهات الحكومية؛ ثم جاءت أغلب القوانين الصادرة بنصوص ترسخ للإدارة الإلكترونية منها القرار بقانون رقم 45 لسنة 2014 بشأن تنظيم إصدار قانون بتنظيم مباشرة الحقوق السياسية"[73]؛ وكذلك القانون رقم 198 لسنة 2017 بشأن الهيئة الوطنية للانتخابات بأن على" الهيئة الوطنية للانتخابات" وضع ضوابط للانتقال إلى التصويت الآلي أو الإلكتروني مرحليًا، واستخدام وسائل الاتصال والتصويت والحفظ الإلكترونية المؤمنة، في كل أو بعض مراحل إجراء الاستفتاءات والانتخابات[74] ؛ كما جاء القانون رقم 81 لسنة 2016 بشأن إصدار قانون الخدمة المدنية[75]، ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم 1216 لسنة 2017[76]، ناظمًا في عدد من مواده فكرة إدخال التكنولوجيا الحديثة في مجال الوظيفة العامة؛ بنصوص قانونية آمرة؛ وبشكل واضح لا لبس فيه، من ناحية إنشاء ملف الكتروني لكل موظف، والإعلان عن الوظائف الحكومية، وملء استمارات طلب التعيين بالوظائف الحكومية، وعمل المسابقات إلكترونيًا؛ وإنشاء بريد إلكتروني لكل موظف.

ثم قام المشرع المصري بإصدار القانون 175 لسنة 2018 بشأن جرائم تقنية المعلومات لحماية البيانات الإلكترونية، والمستندات الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني والسجلات الإلكترونية، وحماية الشبكات والأنظمة وتقنيات المعلومات[77]؛ وتبنى فكرة التحول للتقاضي الإلكتروني بإصداره القانون رقم 146 لسنة 2019 بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون 120 لسنة 2008 ليسمح بتنظيم إقامة سير

71- القانون منشور بالجريدة الرسمية العدد 39 مكرر (د) بتاريخ 3 / 10 / 2018.

72- اللائحة التنفيذية للقانون 182 لسنة 2018 صادرة بقرار وزير المالية 692 لسنة 2019 والمنشور الوقائع المصرية العدد 244 تابع (ب) بتاريخ 31 / 10 / 2019

73- القرار بقانون منشور بالجريدة الرسمية العدد (23) تابع بتاريخ 5 / 6 / 2014.

74- القانون منشور بالجريدة الرسمية العدد (30) مكرر (ب) بتاريخ 1 / 8 / 2017.

75- القانون منشور بالجريدة الرسمية العدد (43) مكرر (أ) بتاريخ 1 / 11 / 2016.

76- القرار منشور بالجريدة الرسمية العدد (21) مكرر بتاريخ 27 / 5 / 2017.

77- القانون منشور بالجريدة الرسمية العدد (32) مكرر (2) بتاريخ 1 / 11 / 2016.

الدعوى إلكترونيًا وإعلانها وطرق حمايتها وربط المحاكم الاقتصادية إلكترونيًا[78]؛ وقد صدر قرار وزير العدل رقم 8548 لسنة 2020 بشأن تنظيم القيد في السجل الإلكتروني للتقاضي أمام المحاكم الاقتصادية[79]؛ وصدر القانون رقم 194 لسنة 2020 بإصدار قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والذي رسخ للتطبيقات التكنولوجية في المجال النقدي بداية من وسائل الوفاء الإلكتروني، والمستخرجات الإلكترونية، وإتاحة كافة المعلومات البنكية والمعاملات البنكية إلكترونيًا[80].

المطلب الثالث: القضاء المصري والتحول للحكومة الرقمية

يتأثر القضاء في أي دولة بالبيئة المحيطة به، فهو جزء من نسيج هذه الدولة يصيغ في أحكامه، بعض العبارات والحيثيات التي توضح معاناة مواطنيها، وأحلامهم وطموحاتهم، وآراءهم وأفكارهم، وما يعتقدونه من صواب أو خطأ، وقد يتطرق لوضع التوصيات للسلطة التنفيذية، أو للسلطة التشريعية بالدولة لتبني أمر يراه محققًا لآمال وأحلام مواطنيهم، ومتماشيًا مع العصر الذي يحيون فيه، والظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحيطة بهم، وهو ما نراه في العديد من أحكام المحكمة الدستورية والقضاء الإداري ومحكمة النقض المصرية، وبالطبع لم يكن القضاء بمعزل عن مستجدات العصر من تكنولوجيا حديثة، وخصوصًا عندما عرضت عليه قضايا تتعلق بها، ومن هذه القضايا ما يتعلق بالإثبات عبر المستخرجات والأدلة الإلكترونية، ومنها ما يتعلق بالكتابة الإلكترونية للأحكام القضائية؛ ومنها ما يتعلق بالحفظ الإلكتروني.

أولًا: الحفظ الإلكتروني للوثائق وللمستندات المقدمة في الدعاوي القضائية

أوضح القضاء المصري في أحكامه أهمية الحفظ الالكتروني باستخدام التكنولوجيا الحديثة بقضائه بأنه: "ومن حيث أنه لا يفوت هذه المحكمة الإشارة إلى أن الدول المتمدينة تعيش عصر الثورة العلمية والتكنولوجية، وأن هذه الثورة بكل آفاقها الرحبة هي أحد مفاتيح التطور والتقدم والازدهار، وإنه لا سبيل أمام هذا الوطن في استشراقه للمستقبل إلا أن يندفع للتقدم بكل طاقاته وإمكانيات أبنائه للاغتراف من مناهل العلم والتكنولوجيا وأن يكون التعليم والإنتاج قائمين على الإسراع في تطبيق أحدث منجزات البشرية في هذا المجال، ويكون القضاء ضمير هذه الأمة وحارس العدالة فيها من أكثر السلطات احتياجا للاستفادة بكل منجزات التكنولوجيا في مجال الحاسبات الآلية والميكروفيلم وغيرها تحقيقا لكفاية الأداء وسرعة الفصل في الدعاوى وإيصال الحقوق لأصحابها، إلا أن مثل هذا الأمر يجب أن يتم من خلال الأساليب والوسائل الشرعية والدستورية بما يوجب ذلك من إعداد الدراسات الكافية المتأنية لإجراء التعديلات القانونية والتشريعية اللازمة حتى يأتي هذا التطبيق ويكون

78– القانون منشور بالجريدة الرسمية العدد (3) مكرر (و) بتاريخ 7/ 8/ 2019.

79– القرار منشور بالجريدة الرسمية في العدد (279) بتاريخ 1 / 12 / 2020.

80– القانون منشور بالجريدة الرسمية العدد (37) مكرر (و) بتاريخ 15/ 9/ 2020.

هذا الاستخدام في إطار الضمانات التي تحقق الحفاظ على الشرعية وسيادة القانون وما يتفرع عليها من مبادئ التقاضي"[81]؛ وبالرغم من تأكيد الحكم على أهمية الميكروفيلم والأخذ بمنجزات العصر إلا أنه أنحاز إلى أن فرض الميكروفيلم وفرض رسوم خاصة به يخل بالحق في التقاضي مما يعنى رفض ذلك الأمر فقضي بأن: "التعليمات الصادرة من رئيس المحكمة بعدم قبول أية مستندات أو أوراق في الدعوى إلا بعد التحقيق من تصويرها ميكروفيلمياً وختمها بما يفيد التصوير وعدم تمكين أي فرد من الاطلاع على ملفات القضايا من غير طريق الخدمة الميكروفيلمية وسداد الرسم المستحق. هذا الالتزام يكون في حقيقته إنشاء قيد جديد على رفع الدعوى لم يرد به نص في القانون – أساس ذلك: المادة 63 من قانون المرافعات بأن الدعوى ترفع بمجرد إيداع صحيفتها قلم كتاب المحكمة بعد أداء الرسم المقرر قانوناً – لا يجوز لقلم الكتاب سواء من تلقاء نفسه أو بقرارات أو بتعليمات من رئيس المحكمة سواء تنظيمية عامة أو بصفة فردية التقاعس عن قيد الصحيفة ما دامت استوفت شرائطها المقررة قانونا – إفصاح رئيس المحكمة عن إرادته الملزمة سواء صاغها في شكل منشور أو تعليمات أو أوامر إدارية في حقيقته قرار إداري تنظيمي مما يخضع لرقابة المشروعية أمام محاكم مجلس الدولة – القرار الإداري المطعون فيه وقد تضمن إضافة قيد على رفع الدعوى لم يرد بالقانون يكون قرار إداري معيب بعيب غصب سلطة المشرع وينحدر به إلى درجة الانعدام – بقاء ميعاد الطعن فيه مفتوحًا دون تقيد بالميعاد المقرر قانونًا – أساس ذلك: الإخلال الجسيم بحق الدفاع فضلاً عن فرض قيد هو أداء رسم بغير الطريق الذى رسمه القانون"[82]؛ وقد أكد القضاء على أهمية الميكروفيلم وعلى وجوب تدخل المشرع لتقنينه

---

[81]– أنظر: حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم 2748 لسنة 32 قضائية – عليا –جلسة 19 /1/ 1991– مجلس الدولة –المكتب الفني –مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا السنة السادسة والثلاثون –العدد الأول (من أول أكتوبر سنة 1990 إلى آخر فبراير سنة 1991) – ص 495.

[82]– أنظر: حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم 2748 لسنة 32 قضائية – عليا –جلسة 19 /1/ 1991– مجلس الدولة –المكتب الفني –مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا السنة السادسة والثلاثون –العدد الأول (من أول أكتوبر سنة 1990 إلى آخر فبراير سنة 1991) – ص 495.

هذا وقد صدر قرار من وزارة العدل بالتعاقد مع مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات عام 1986م، ليتولى مهمة تحويل وثائق القضايا ذات الأهمية التاريخية والاجتماعية... إلخ من الشكل الورقي إلى الشكل الميكروفيلم؛ جمع ونشر وحفظ الوثائق والتشريعات والأبحاث والمعلومات والمبادئ القانونية وغير ذلك مما ساعد على حسن إدارة العدالة، وعادة ما يقوم الموظفون داخل مركز التنظيم والميكروفيلم بتحديد القضايا المراد تحويلها ميكروفيلميا وذلك وفقًا لرؤيتهم الخاصة في القضايا التي تهم الرأي العام، حيث يقومون يوميا بقراءة الجرائد للتعرف على القضايا التي حكم فيها نهائيا ولها أهمية بالنسبة للرأي العام أو للعاملين في سلك القضاء، ثم يقومون بتقديم طلب لمدير المركز الذي له الحق في الموافقة على الطلب أو رفضه أو الموافقة على بعض القضايا الواردة في الطلب. وفي حالة موافقة مدير المركز يتم مخاطبة النيابات التي تتولى بعد ذلك إرسال كافة الوثائق المرتبطة بالقضية منذ البلاغ وحتى الحكم النهائي. ونادرًا ما تحول إليهم قضايا من النيابات. ويتولى مركز التنظيم والميكروفيلم إعادة ترتيب وثائق

عندما قضي بأن: "ومن حيث أنه لا يغير من ذلك القول بأن القرار الطعين كان يستهدف تنظيم مرفق القضاء بأساليب علمية حديثة عن طريق اتباع أسلوب تكنولوجي متقدم بإدخال نظام الميكروفيلم لتصوير القضايا وحفظها حتى يمكن الرجوع إليها بسهولة وحفظ وثائق ومستندات الدعاوى، فإن مواجهة متطلبات العصر الحديث والاستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية واستخدام أحدث الوسائل العلمية في تدعيم نظام المحاكم وتطوير عمل الهيئات القضائية كإدخال نظام الحاسب الالكتروني لتخزين وضبط المعلومات والرجوع إليها بسهولة، ونظام الخدمة الميكروفيلمية وغيرها من مخترعات العلم الحديث ومنجزات التقدم التكنولوجي، فإن ذلك لا يكون إلا عن طريق تدخل المشرع بزيادة الرسوم القضائية لتقرير مساهمة المتقاضين في نفقات تلك الخدمات إعمالاً لمبدأ الشرعية وسيادة القانون"[83]؛ بجانب ذلك جاء في حكم محكمة النقض المصرية التأكيد على أهمية النسخ الفعلي لأوراق القضايا والمستندات المقدمة بها عن طريق استخدام تكنولوجيا الميكروفيلم ولا يكون الغرض منها تحصيل رسم وبصم الأوراق بخاتم الميكروفيلم وهو ما يفهم من بين سطور الحكم عندما قضت بأن : " نظام العمل بقسم الميكروفيلم بمحكمة شبرا الجزئية قد جرى على نحو ما شهد به العاملان به في التحقيقات التي أجراها السيد

القضية وترميمها حيث عادة ما تأتي الوثائق في حالة سيئة، ثم يتم إعداد قائمة محتويات للقضية ويتم إرسالها إلى مؤسسة الأهرام لتصويرها إما بالشكل الميكروفيلم أو الميكروفيش، ثم يتم إرسالها مرة أخرى لمركز التنظيم والميكروفيلم الذي يقوم بحفظ القضية في شكلها الورقي والميكروفيلمي؛ قد بلغ عدد هذه القضايا التي تم توثيقها منذ بداية هذا العمل وحتى نهاية عام 2010 (524) قضية بلغ عدد وثائقها (638582) سجلت على عدد (539) فيلما ميكروفيلميا بنوعيات مختلفة، ويرجع تاريخ أول القضايا إلى عام 1886 وحتى الآن، ومن أشهر القضايا المحفوظة بالمركز ما يأتي: 1- قضية ريا وسكينة. قضية الجمارك الكبرى. وحاليا يتم تصوير قضية نواب القروض والتي يعمل بها المركز منذ سنتين. يوجد فهرس ورقي مرتب موضوعيًا وتحت كل موضوع يرتب بعناوين القضايا، وأمام كل قضية رقم الفيلم. وفيما يأتي عرض لموضوعات القضايا: الاغتيالات السياسية – الشروع في القتل – القتل العمد – القضايا السياسية الهامة –محاولة قلب نظام الحكم – التخابر – الشيوعية – النسف والتهديد وإلقاء القنابل – اختلاسات الجيش – حريق القاهرة – السرقة بالإكراه – الشكاوى الإدارية – الإخلال بعقد مقاولة أو توريد أو أشغال خاص بالقوات المسلحة أو وقاية المدنيين أو تموينهم – ضرب أفضى إلى موت أو عاهة – جنايات وجنح وشكاوى متفرقة – قضايا الغدر – مباشرة تنظيم عقائدي منحل – إضراب موظفين – استغلال الدين في الترويج لأفكار متطرفة – خطف طائرات – قضايا الفساد واستغلال النفوذ – القضايا المحكوم فيها بالإعدام من عام 1886 إلى عام 1915 – القضايا المحكوم فيها بالإعدام من عام 1973 إلى عام 2000 – مخدرات – نقل وزراعة الأعضاء البشرية – اغتصاب وهتك عرض – تزييف عملة – قضايا الإرهاب – قضايا الآداب – قضايا الكسب غير المشروع – قذف وسب – قضايا هروب المحبوسين – استيراد وطبع وتوزيع وعرض مطبوعات منافية للآداب العامة – خطف بالتحايل وشروع في اغتصاب. أنظر: موقع المجلس الدولي للأرشيف: http://www.standards-ica.com/index.php

[83]– أنظر: حكما المحكمة الإدارية العليا المصرية الطعنان رقما 7402 لسنة 44 قضائية. عليا بجلسة 2003/7/3، 4308 لسنة 45 قضائية عليا – جلسة 2004/2/28.

القاضي رئيس محكمة شبرا للمتابعة في هذا الشأن بأنه من السهل تقديم حوافظ مستندات للميكروفيلم بأرقام قضايا وأسماء أشخاص وهمية بغرض بصمها خاتم الميكروفيلم وذلك لعدم الاستدلال عليها وعلى شخص مقدمها بعد بصمها وأن الحافظة بعد إنهاء إجراءات قيدها وبصمها بخاتم الميكروفيلم تسلم لصاحب الشأن وقد يقوم بتسليمها كاملة في الدعوى الخاصة بها أو استبدال أية أوراق بها بأخرى سبق بصمها بخاتم الميكروفيلم"[84]؛ وطالب الحكم في نهايته بضرورة تدخل المشرع لتقرير الرسم للميكروفيلم لأنه لا يوجد رسم بلا قانون؛ ونحن من جانبنا نرى ضرورة فرض الميكروفيلم على كل الدعاوي بداية من إقامة الدعوي مرورًا بتقديم المستندات وحتى صدور الحكم فيها وحفظها، وهو ما أظهره حدوث حرائق في المحاكم إبان ثورة يناير 2011؛ وما حدث من حريق بمحكمة جنوب القاهرة في 4/4/ 2013 نتيجة ارتفاع درجة الحرارة، والذي أسفر عن حَرق الدور الثالث بالكامل بالمحكمة وأتت على كافة أوراق القضايا التي تهم المواطنين منها قضايا قتل المتظاهرين وموقعة الجمل وقضايا ميدان التحري إبان ثورة 2011 والتي لم يأت عليها الحريق تلفت بمياه الإطفاء[85].

ثانيًا: الإثبات بالمستخرجات الإلكترونية

تدرج القضاء المصري في الأخذ بمستخرجات التكنولوجيا الحديثة في إثبات الدعاوى المنظورة أمامه خصوصًا عندما تكون المستندات المقدمة في هذه الحالة جميعها يحمل صفة النسخة المستخرجة من أحد الأجهزة الإلكترونية، وقد انتصر قضاء محكمة النقض المصرية لهذه المستندات ولحجيتها وإكمالها بأدلة الإثبات الأخرى أي اعتبرها دليل إثبات ناقص يمكن إكماله بأدلة إثبات أخرى فقد قضت محكمة النقض المصرية: "بأن قضاء محكمة الموضوع برفض طلب طاعنة بإحالة الدعوى للتحقيق لإثبات واقعة استقالة المطعون ضده "موظف لديها" المرسلة إليها منه عن طريق الفاكس، تأسيسًا على أنها صورة لورقة عرفية أنكرها المطعون ضده، خطأ وقصور عليه ذلك. اعتبارها مبدأ ثبوت بالكتابة تجوز تكملته بشهادة الشهود"[86]؛ وهو ما نجد له صدى بعد ثلاثة عشر سنة من الحكم السابق حيث أن المحكمة رفضت الاعتراف بالصور المستخرجة من الفاكس دون وجود دليل آخر يساندها مما يعني أنها لازالت بالرغم من صدور قانون التوقيع الإلكتروني قبل صدور الحكم بما يقارب التسع سنوات تعتنق الفكر السابق على صدور القانون والذي ورد بالحكم السابق، وهو إكمال الدليل الإلكتروني بدليل إثبات آخر فقضت بأن: "إذ كانت الشركة الطاعنة قد جحدت الصورة الضوئية للفاكس المؤرخ ٤ / ٥ / ٢٠٠٤ التي تمسكت الشركة المطعون ضدها بحجيته كدليل على شحن رسالة التداعي وتواجدها لدى

84- أنظر: حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ٤٠٠٤ لسنة ٧٨ ق نقض-الدوائر الجنائية - جلسة 12/7/ 2016.

85- أنظر: تصريحات المستشار/ هاني عباس رئيس محكمة جنوب عن الحريق والخسائر المترتبة عليها والمنشورة بتاريخ 2013/4/4 على موقع العربية الإلكتروني:

- https://www.alarabiya.net/arab-and-world/egypt/2013/04/04

86- أنظر: حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 987 لسنة 69 ق نقض-الدوائر العمالية-جلسة 22 /6/ 2000.

الطاعنة بميناء مومباسا بكينيا وتعهدها بشحنها لميناء جنوه، وإذ كان الحكم المطعون فيه قد أيد الحكم الابتدائي فيما قضى به من إلزام الطاعنة بأن تؤدى للمطعون ضدها المبلغ المقضي به، وكان هذا الحكم – وعلى ما يبين من مدوناته – قد أقام قضاءه برفض التقادم لانقطاعه إعمالاً لنص المادة ٢٤٤ من قانون التجارة البحرية رقم ٨ لسنة ١٩٩٠ منتهياً إلى إلزام الطاعنة بناء على الدليل المستمد من الفاكس الذى تمسكت المطعون ضدها بحجيته وجحدته الطاعنة واعتبره ورقة تصلح كدليل على وجود إقرار من المدين يقطع التقادم على الرغم من أن هذا الفاكس – وعلى ما سلف بيانه – لا يصلح بمجرده عند إنكاره – كإقرار غير قضائي أو دليل يعتد به القانون إلا على سبيل الاستئناس، فإنه يكون معيباً بالفساد في الاستدلال الذي أدى به لمخالفة القانون والخطأ في تطبيقه"[87]؛ إلا أن المحكمة الإدارية العليا كانت أكثر جرأة من محكمة النقض المصرية واعتمدت مستخرجات الوسائل الإلكترونية واعتمدت عليها في الإثبات واعتبرتها بمثابة الدليل الكامل عندما قضت بأن: "لما كان الثابت سلف بيانه أن الطاعنين لم يبيّنا على وجه الدقة وجوه الاختلاف بين النتائج المستخرجة من الحاسب الآلي بكلية الطب، عن نتائج السنوات الثلاث المشار إليها، والنتائج الحقيقية المستمدة من الأصول وجاءت أقوال مرسلة غير مدعمة بأي دليل يؤيد هذا الادعاء، خاصة أن البادي أن النتائج المدونة بالحاسب مستمدة من مصادرها الأصلية، وقام بإدراجها المختصون بالكلية بناء على تكليف من العميد، وأن الحاسب الآلي ملك الكلية ويتم حفظه في مكان أمين، وأن "الديسك" المستخرج منه البيانات مؤمن فنيًّا ضد العبث والإتلاف والسرقة، مما تطمئن معه المحكمة إلى صحة وسلامة البيانات المستخرجة بشأن السنوات الدراسية مثار النزاع"[88].

ثم نجد أن القضاء بدأ يطبق الشروط القانونية للأخذ بحجية الكتابة الإلكترونية والمستند الإلكتروني في الإثبات فقضت بأنه: "من المقرر أن النص في الفقرة ب من المادة الأولى من القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات على أن " المحرر الإلكتروني هو رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كليًا أو جزئيًا بوسيلة الكترونية أو ضوئية أو بأية وسيلة أخرى مشابهة" ، والمادة ١٥ من ذات القانون "للكتابة الإلكترونية وللمحررات الإلكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية ..." يدل على أن البيانات التي تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل بوسيلة الكترونية أو ضوئية أو بأية وسيلة أخرى مشابهة تُعد من قبيل المحررات ولها ذات الحجية المقررة للمحررات الرسمية أو العرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية وفى نطاق

87– أنظر: حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم ١٦٧٨٧ لسنة ٨١ ق نقض–الدوائر المدنية –جلسة 16/ 1/ 2013.

88– أنظر: حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم 1516 لسنة 43 قضائية – عليا –جلسة 20 /2/ 2000.

المعاملات المدنية والتجارية والإدارية. لما كان ذلك، وكان البين من الأوراق أن الشركة الطاعنة أقامت الدعوى ضد الشركة المطعون ضدها بطلب الحكم بإعدام البضاعة المصدرة إليها من الشركة المطعون ضدها وإلزامها برد قيمة ثمن البضاعة والتعويض استنادًا لإخلال الشركة المطعون ضدها بالتزامها الذى تم بناءً على العقد الذى وقع بينهما الكترونيًا، وكان الثابت بالأوراق أن الشركة المطعون ضدها أنكرت علاقتها التعاقدية بالشركة الطاعنة بجحدها للمحرر الالكتروني المتضمن عقد التوريد محل التداعي بما مقتضاه أن المنازعة على هذا النحو تستدعى تطبيق أحكام قانون تنظيم التوقيع الإلكتروني الذي ينظم أحكام المحررات الإلكترونية كدليل إثبات، وبالتالي تندرج هذه الدعوى تحت ما نص عليه البند ١٠ من المادة السادسة من القانون المشار إليه سلفًا – القانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨ – بما ينعقد الاختصاص بنظرها للدائرة الاستئنافية بالمحكمة الاقتصادية، وإذ قضى الحكم المطعون فيه على هدى ما تقدم بعدم اختصاص محكمة أول درجة نوعيًا بنظر الدعوى وإحالتها لمحكمة القاهرة الاقتصادية لنظرها أمام إحدى دوائرها الاستئنافية، فإنه يكون قد التزم صحيح القانون ولا ينال من ذلك ما تثيره الشركة الطاعنة من خضوع النزاع للأحكام الواردة باتفاقية الأمم المتحدة بشأن عقود البيع الدولي للبضائع والموقعة في فيينا، إذ أن هذه الاتفاقية لا تتناول تنظيم المحكمة المختصة بنظر المنازعات التي تسري عليها هذه الاتفاقية ويضحى النعي بسببي الطعن على غير أساس. ولما تقدم، يتعين رفض الطعن. لذلك رفضت المحكمة الطعن، وألزمت الشركة الطاعنة المصروفات، مع مصادرة الكفالة"[89].

ثم تطرقت أحكام القضاء للمستخرجات التي تستخرج كلها عبر البريد الإلكتروني وكيفية الاعتماد عليها في إثبات العلاقات التعاقدية فقضت بأنه:" إذا كان القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بتنظيم التوقيع الالكتروني في الفقرة (باء) من مادته الأولى عرف المحرر الالكتروني بأنه رسالة بيانات تتضمن معلومات تنشأ أو تدمج أو تخزن أو ترسل أو تستقبل كلياً أو جزئياً بوسيلة إلكترونية أو ضوئية أو بأية وسيلة أخرى مشابهة"، ونظم حجية تلك الرسائل بنص المادة (١٥) منه الذى يجرى بأن " للكتابة الإلكترونية وللمحررات الإلكترونية في نطاق المعاملات المدنية والتجارية والإدارية ذات الحجية المقررة للكتابة والمحررات الرسمية والعرفية في أحكام قانون الإثبات في المواد المدنية والتجارية، متى استوفت الشروط المنصوص عليها في القانون وفقاً للضوابط الفنية والتقنية التي تحددها اللائحة التنفيذية لهذا القانون"، ومؤدى ذلك أنه لن يعتد بالمحررات الإلكترونية إلا إذا استوفت الشروط المنصوص عليها في قانون تنظيم التوقيع الالكتروني واللائحة التنفيذية الصادرة بقرار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات رقم ١٠٩ لسنة ٢٠٠٥ ، وقد نصت المادة الثامنة من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم التوقيع الالكتروني على "مع عدم الإخلال بالشروط المنصوص عليها في القانون، تتحقق حجية الإثبات المقررة للكتابة الإلكترونية الرسمية أو العرفية لمنشئها إذا توافرت الضوابط الفنية والتقنية الآتية: (أ) أن يكون

[89]– أنظر: حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 12415 لسنة 87 قضائية–الدوائر التجارية –جلسة 23/ 12/ 2018.

متاحًا فنيًا تحديد وقت وتاريخ إنشاء الكتابة الإلكترونية أو المحررات الإلكترونية الرسمية أو العرفية ...(ب) أن يكون متاحاً فنياً تحديد مصدر إنشاء الكتابة الإلكترونية أو المحررات الإلكترونية الرسمية أو العرفية ودرجة سيطرة منشئها على هذا المصدر .... (ج) ..... فإن حجيتها تكون متحققة متى أمكن التحقق من وقت وتاريخ إنشائها ومن عدم العبث بهذه الكتابة أو تلك المحررات"، وعلى ذلك فإنه يتعين الاستهداء بتلك المواد في شأن المرسلات التي تتم بين أطرافها عن طريق البريد الالكتروني، فلا يكون لهذه المرسلات عند جحدها أو إنكارها ثمة حجية إلا بمقدار توافر الشروط المنصوص عليها في قانون تنظيم التوقيع الالكتروني، فإن لم يتم التحقق من توافر تلك الشروط فلا يعتد بها، فالرسالة المرسلة عن طريق البريد الالكتروني تعتبر صحيحة إذا توافرت فيها الشروط الواردة بقانون تنظيم التوقيع الالكتروني ولائحته التنفيذية"[90]؛ وفي حكم آخر قضت بأن: "حجية المحررات الإلكترونية في الإثبات. مصدرها ثبوت نسبتها إلى صاحبها. مناطه. توافر الضوابط الفنية والتقنية لتحديد مصدر وتاريخ الكتابة وسيطرة منشئها على الوسائط المستخدمة لإنشائها من خلال نظام حفظ إلكتروني مستقل غير خاضع لسيطرته. المواد ١، ١٥، ١٨ ق ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن تنظيم التوقيع الإلكتروني وبإنشاء هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات، م ٨ من لائحته التنفيذية. علة ذلك. مواكبة التطور التكنولوجي العالمي في المعاملات القانونية وما ترتبه من آثار. مؤداه. عدم اقتصار المحرر على ما هو مكتوب على نوع معين من الدعامات فلا يُشترط فيه الكتابة على ورق بالمفهوم التقليدي وتذييله بتوقيع بخط اليد. أثره. قبول كل الدعامات ورقية كانت أو إلكترونية أو أيًا كانت مادة صنعها في الإثبات – البريد الإلكتروني. ماهيته. وسيلة لتبادل الرسائل عبر الأجهزة الإلكترونية عن طريق شبكة المعلومات الدولية لتصل لمستقبلها في وقت معاصر أو بعد برهة من إرسالها ويمكن له طباعة مستخرج منها أياً كانت مشتملاتها. للقاضي عند التعاقد من خلالها استخلاص واقعتي الإيجاب والقبول دون حاجة لإفراغها في ورقة موقعة من طرفيها. علة ذلك. أصول تلك الرسائل محفوظة لدى أطرافها داخل الجهاز الإلكتروني لكل منهم وكذلك بمخزنها الرئيسي داخل شبكة الإنترنت في خادمات الحواسب للشركات مزودة الخدمة. مؤداه. عند جحد صورها الضوئية لا يملك مستقبلها أن يقدم أصلها فمستخرجاتها نسخًا ورقية خالية من توقيع طرفيها. أثره. اكتسابها حجية في الإثبات مساوية لتلك المفرغة ورقياً والمذيلة بتوقيع. شرطة. توافر الضوابط المحددة بقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني ولائحته التنفيذية التي تستهدف التيقن من جهة إنشائها أو إرسالها وجهة استلامها وعدم التدخل والتلاعب بها للإيهام بصحتها. لازمة– إن البريد الالكتروني electronic mail e–mail هو وسيلة لتبادل الرسائل الالكترونية بين الأشخاص الذين يستخدمون الأجهزة الإلكترونية من أجهزة كمبيوتر أو هواتف محمولة أو غيرها، تتميز بوصول الرسائل إلى المرسل إليهم في وقت معاصر لإرسالها من مُرسِلها أو بعد برهة وجيزة، عن طريق شبكة المعلومات الدولية

[90]– أنظر: حكم محكمة النقض الحكم في الطعن رقم 17051 لسنة 87 قضائية –الدائرة التجارية –جلسة 28/ 3/ 2019.

(الإنترنت) أيًا كانت وسيلة طباعة مستخرج منها في مكان تلقى الرسالة، وسواء اشتملت هذه الرسائل على مستندات أو ملفات مرفقة attachments أم لا. ولقد أجازت القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية للقاضي استخلاص واقعتي الإيجاب والقبول –في حالة التعاقد الإلكتروني– من واقع تلك الرسائل الإلكترونية دون حاجة لأن تكون مفرغة كتابيًا في ورقة موقعة من طرفيها، ذلك أن هذه الرسائل يتم تبادلها عن طريق شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت)، ولذلك فإن أصول تلك الرسائل –مفهومة على أنها بيانات المستند أو المحرر الإلكتروني– تظل محفوظة لدى أطرافها –مهما تعددوا– المُرسِل والمُرسَل إليهم داخل الجهاز الإلكتروني لكل منهم، فضلًا عن وجودها بمخزنها الرئيسي داخل شبكة الإنترنت في خادمات الحواسب Servers للشركات مزودة خدمة البريد الإلكتروني للجمهور. وفى كل الأحوال، فإنه في حالة جحد الصور الضوئية، فلا يملك مُرسِل رسالة البريد الإلكتروني أن يقدم أصل المستند أو المحرر الإلكتروني، ذلك أن كل مستخرجات الأجهزة الإلكترونية، لا تعدو أن تكون نسخًا ورقية مطبوعة خالية من توقيع طرفيها، ومن ثم فإن المشرع وحرصًا منه على عدم إهدار حقوق المتعاملين من خلال تلك الوسائل الإلكترونية الحديثة حال عدم امتلاكهم لإثباتات مادية على تلك المعاملات، قد وضع بقانون تنظيم التوقيع الإلكتروني ولائحته التنفيذية الضوابط التي تستهدف التيقن من جهة إنشاء أو إرسال المستندات والمحررات الإلكترونية وجهة أو جهات استلامها وعدم التدخل البشرى والتلاعب بها للإيهام بصحتها، وهو ما قد يستلزم في بعض الحالات الاستعانة بالخبرات الفنية المتخصصة في هذا المجال، فإذا ما توافرت هذه الشروط والضوابط فإن الرسائل المتبادلة بطريق البريد الإلكتروني، تكتسب حجية في الإثبات تتساوى مع تلك المفرغة ورقيًا والمذيلة بتوقيع كتابي، فلا يحول دون قبول الرسالة الإلكترونية كدليل إثبات مجرد أنها جاءت في شكل إلكتروني، ولهذا فإنها تكون عصية على مجرد جحد الخصم لمستخرجاتها وتمسكه بتقديم أصلها؛ إذ إن ذلك المستخرج ما هو إلا تفريغ لما احتواه البريد الإلكتروني، أو الوسيلة الإلكترونية محل التعامل، ولا يبقى أمام من ينكرها من سبيل إلا طريق وحيد هو المبادرة إلى الادعاء بالتزوير وفق الإجراءات المقررة قانونًا تمهيدًا للاستعانة بالخبرة الفنية في هذا الخصوص– إذ كان البين من الأوراق أن الشركة المطعون ضدها قدمت أمام لجنة الخبراء مستخرجات من البريد الإلكتروني المرسل منها للشركة الطاعنة وتمسكت بدلالاتها، إلا أن الشركة الطاعنة قد اكتفت بجحدها بمقولة إنها صور ضوئية لا قيمة لها في الإثبات إلا بتقديم أصلها، على الرغم من أن هذه المستخرجات في حقيقة الأمر ليست إلا تفريغًا لما احتواه البريد الإلكتروني على النحو السالف بيانه، وليس لها أصل ورقى بالمعنى التقليدي مكتوب ومحفوظ لدى مرسلها، وبذلك تكون بمنأى عن مجرد الجحد، ولا سبيل للنيل من صحتها إلا بالتمسك بعدم استلام البريد الإلكتروني ابتداءً من جهة الإرسال، أو التمسك بحصول العبث في بياناته بعد استلامه، والمبادرة إلى سلوك طريق الادعاء بتزويرها وبعدم مطابقتها للشروط والضوابط المتطلبة بالقانون لصحة المحررات والبيانات الإلكترونية وهو ما خلت منه الأوراق من جانب الطاعنة، لما هو مقرر من أنه يجب على مدعى التزوير أن يسلك في الادعاء به الأوضاع المنصوص عليها

في المادة ٤٩ من قانون الإثبات وما بعدها – كي ينتج الادعاء أثره القانوني دون الوقوف على إذن من المحكمة بذلك. وكان لا يغير من هذا النظر ما تثيره الشركة الطاعنة من أن المطعون ضدها لم ترسل لها أي رسائل عبر البريد الإلكتروني الخاص بها، ذلك أنها لم تدع سبق تمسكها بهذا الدفاع أمام محكمة الموضوع، كما لم تعقد المقارنة اللازمة بين عنوان بريدها الإلكتروني المعتمد وبين عنوان البريد الإلكتروني الذى وُجهت إليه الرسائل التي أرسلتها إليها المطعون ضدها، ومن ثم فلا يعيب الحكم المطعون فيه التفاته عن دفاع لم يقدم الخصم دليله، ويكون النعي عليه بما سلف على غير أساس– المقرر أن محكمة الموضوع غير ملزمة بلفت نظر الخصوم إلى مقتضيات دفاعهم أو تكليفهم بإثباته أو تقديم المستندات الدالة عليه، إذ إن الأمر في ذلك كله موكول إليهم. إذ أنه لا يعيب الحكم الالتفات عن دفاع لا يستند إلى أساس قانوني سليم– من ينكرها عليه الادعاء بالتزوير لكونها عصية على مجرد الجحد–تمسك الشركة المطعون ضدها بمستخرجات من البريد الإلكتروني المرسل منها للشركة الطاعنة والتي جحدتها بمقولة إنها صوراً ضوئية. عدم تقديمها الدليل على سلوكها طريق الادعاء بتزويرها أمام محكمة الموضوع طبقاً م ٤٩ إثبات وعدم مطابقتها للشروط والضوابط المتطلبة بالقانون لصحة المحررات والبيانات الإلكترونية. النعي على الحكم التفاته عن هذا الدفع. على غير أساس. علة ذلك. هذه المستخرجات تفريغًا لما احتواه البريد الإلكتروني وليس لها أصل ورقى بالمعنى التقليدي مكتوب ومحفوظ لدى مرسلها وهي بمنأى عن مجرد الجحد[91].

ثالثًا: كتابة الأحكام القضائية بشكل إلكتروني

اختلف القضاء المصري حول كتابة مسودة الحكم القضائي وما إذا كان يشوبه البطلان، نتيجة كتابته بصورة إلكترونية لمخالفته لقواعد قانون المرافعات المصري إلا أن دائرة توحيد المبادئ بالمحكمة الإدارية العليا قضت بأن:" ومن حيث إن المادة الثالثة من مواد إصدار القانون رقم (47) لسنة 1972 بشأن مجلس الدولة تنص على أن: "تطبق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون"، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص"؛ وينص قانون المرافعات المدنية والتجارية في المادة (166) على أن: "تكون المداولة في الأحكام سرًا بين القضاة مجتمعين"؛ كما تنص المادة (167) على أنه: "لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة، وإلا كان الحكم باطلاً"؛ وتنص المادة (175) على أنه: "يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتملة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم، وإلا كان الحكم باطلا"؛ وتنص المادة (176) على أنه: "يجب أن تشتمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها وإلا كانت باطلة"؛ وتنص المادة (177) بأن: "تحفظ مسودة الحكم المشتملة على منطوقه وأسبابه بالملف، ولا تعطي منها صور، ولكن يجوز للخصوم الاطلاع عليها إلى حين إتمام نسخة الحكم الأصلية"؛ وتنص المادة (179) بأن: "يوقع

[91]– أنظر: حكم محكمة النقض المصرية في الطعن رقم 17689 لسنة 89 قضائية –الدوائر التجارية–جلسة 2020/3/10.

رئيس الجلسة وكاتبها نسخة الحكم الأصلية... وتحفظ في ملف الدعوى"؛ وتنص المادة (286) على أنه: "يجوز للمحكمة في المواد المستعجلة أو في الأحوال التي يكون فيها التأخير ضارًا أن تأمر بتنفيذ الحكم بموجب مسودته وبغير إعلانه، وفي هذه الحالة يسلم الكاتب المسودة لمعاون التنفيذ، وعلى معاون التنفيذ أن يردها بمجرد الانتهاء من التنفيذ". ومن حيث إنه يتبين من استقراء هذه النصوص أنه يتعين الرجوع في الإجراءات أمام محاكم مجلس الدولة فيما لم ينص عليه قانون مجلس الدولة إلى أحكام قانون المرافعات. ومن حيث إن قانون المرافعات أوجب أن تكون المداولة في الأحكام القضائية سرًا بين قضاة الدائرة، وأن تشتمل مسودة الحكم على منطوقه وأسبابه، وتوقع من جميع القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة. ومن حيث إن مسودة الحكم لا تعدو أن تكون ورقة من أوراق المرافعات، تكتب عقب انتهاء المداولة وقبل النطق بالحكم، تمهيدًا لتحرير نسخة الحكم الأصلية التي يوقع عليها رئيس الدائرة وكاتبها، وتكون هي وحدها، دون مسودة الحكم، المرجع في أخذ الصور الرسمية والتنفيذية، وعند الطعن عليه من ذوي الشأن؛ باعتبار أن نسخة الحكم الأصلية هي التي يحاج بها، ولا تقبل المجادلة في بياناتها إلا عن طريق الطعن عليها بالتزوير؛ وقد تبين من مطالعة قوانين المرافعات والإجراءات الجنائية أن المشرع لم يشأ مطلقًا تحديد ماهية مسودة الحكم أو تنظيم وسيلة كتابتها، وإنما أورد لفظ (المسودة) في نصوص قوانين المرافعات والإجراءات بصورة عامة، وأن المشرع تطلب فحسب أن تشتمل مسودة الحكم على منطوقه وأسبابه وتوقيع القضاة الذين سمعوا المرافعة واشتركوا في المداولة، ولم يشأ المشرع أن يرتب أي بطلان على الوسيلة التي تكتب بها مسودة الحكم، ولم ينص صراحة أو ضمنًا على كتابة المسودة بخط يد القاضي أو القضاة الذين أصدروا الحكم؛ ومن حيث إنه ولئن كان العمل قد جرى على أن تكتب مسودة الحكم بخط يد أحد القضاة الذين اشتركوا في المداولة، فإنه لا يجب الوقوف عند المعنى الحرفي للفظ (كتابة) وتجريده من مضمونه وغايته؛ إذ يجب أن تفهم هذه الكلمة في إطار الهدف منها، فليس المقصود بكتابة مسودة الحكم بيد القاضي أن يكون ذلك باستعمال أي من الأقلام أو الأحبار فحسب، بل يكون القاضي كاتبًا لمسودة الحكم إذا توصل إلى ذلك باستخدام الكمبيوتر أو آلة الكتابة، ما دام قد قام بذلك بنفسه، ولم يعهد به إلى آخرين من غير القضاة الذين اشتركوا معه في المداولة. فإذا أجاد القاضي استخدام جهاز الكمبيوتر بنفسه في كتابة مسودة الحكم فعندئذ يكون الحكم نابعًا من شخص القاضي ومكتوبًا بيده لا بيد غيره، ذلك أن كتابة القاضي مسودة الحكم بجهاز الكمبيوتر لا تتم إلا بضغط من أنامله وأصابعه على الحروف. مستكملاً الكلمة توصلًا إلى الجملة التي يصوغ بها وقائع وأسباب ومنطوق الحكم. كما يصح أن يكون جهاز الكمبيوتر مجهزًا بتلقي صوت القاضي نفسه، ويقوم الكمبيوتر بنقل الصوت على الورق كتابة، فهو إذن وسيلة للكتابة لا تختلف عن وسيلة الكتابة باستعمال القلم بأنواعه المختلفة؛ وقد غدا استخدام جهاز الكمبيوتر في يد القضاة، وخاصة الشباب منهم، وسيلة فعالة لإنجاز العديد من الأحكام. وليس من عيب في استخدام جهاز الكمبيوتر في كتابة مسودة الأحكام، بل هناك محاسن كثيرة؛ إذ تسهل قراءة المسودة، ولا تختلط عباراتها أو

تضطرب، كما يسهل على القاضي تسجيل أفكاره وترتيبها وتنسيقها وسرد الوقائع على نحو أفضل. وإن إلزام القاضي كتابة مسودة الحكم بخط اليد وباستخدام القلم وحده مع حظر استخدام الكمبيوتر في الكتابة بعد أن اتصل العديد من القضاة بالثورة المعلوماتية والتقنية العلمية، حتى غدا استعمال جهاز الكمبيوتر جزءًا من منظومة عمله القضائي، مما يجب أن يترك للقاضي حرية التعبير عن أفكاره في كتابة مسودة الأحكام بالوسيلة التي تحقق له اليسر والسهولة. والعبرة في المحافظة على سرية الأحكام قبل النطق بها علانية، وعدم إفشائها أو مشاركة غير القضاة في كتابتها. ومن حيث إن مركز المعلومات القضائي بوزارة العدل وكذلك مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء قد أعد كل منهما دراسة فنية، انتهت إلى أن استخدام الحاسب الآلي في كتابة مسودة الأحكام لا يؤثر في سرية المداولة، وأنه يؤدي إلى سهولة التحرير والمراجعة والتعديل قبل طباعة المسودة، بجانب توفير أكبر فرصة للقاضي للتأمل الهادئ في الموضوع الذي يعالجه. وأن استخدام القاضي لجهاز الكمبيوتر في كتابة مسودة الحكم لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة من وسائل الكتابة لترجمة ما استقر في وجدانه؛ فالقلم والكمبيوتر كلاهما وسيلة للتعبير، ولن تتغير طبيعة المسودة وسريتها بكونها كتبت بخط اليد أو على الآلة الكاتبة أو على الحاسب الآلي؛ لأن السرية ليس لها علاقة بوسيلة الكتابة، وإنما تتوقف على إفشاء سر المداولة من أحد القضاة الذين حضروا المداولة ووقعوا على المسودة. وإنه في حالة استخدام القاضي لجهاز الحاسب الآلي في كتابة المسودة؛ فتوجد برامج للسرية تمنع غيره من الاتصال أو الاطلاع أو استرجاع ما سطره بمسودة الحكم، ما دام هو الذي يستخدمه بنفسه ويستحيل على غيره أن يطلع على ما دونه على حاسبه بدون استخدام كلمة السر التي لا يعلمها غير القاضي. فإذا كان الأمر كذلك وكانت الجهات الفنية قد أكدت – على نحو ما تقدم – أن كتابة مسودة الحكم بجهاز الحاسب الآلي المزود ببرامج السرية، تحول دون اتصال الغير أو الاطلاع أو استرجاع ما دونه القاضي بمسودة الحكم، مما يجعل كتابة المسودة بجهاز الكمبيوتر أمرًا لا غبار عليه. كذلك فإنه يكتفي بالتوقيعات الممهورة بها مسودة الحكم وورودها في نهاية المسودة، دون اشتراط تعددها بتعدد أوراق وصفحات المسودة، وهو الأمر الذي استقر عليه الفقه والقضاء العادي وكذلك القضاء الإداري، فليس بلازم أن تتعدد توقيعات القضاة بتعدد صفحات المسودة، إلا أن المحكمة ترى مع ذلك أنه يلزم على القاضي أن يكتب البيانات الأساسية للحكم، وهي رقم الدعوى، وتاريخ إيداع العريضة، وأسماء الخصوم، وكذلك منطوق الحكم بخط يده دون استخدام جهاز الكمبيوتر– وانتهت المحكمة إلى جواز كتابة مسودة الأحكام القضائية بواسطة جهاز الكمبيوتر، إذا تمت كتابة المسودة بمعرفة أحد أعضاء الدائرة التي أصدرته، متى تضمنت البيانات الأساسية ومنطوق الحكم بخط اليد، وأمرت بإعادة الطعن إلى الدائرة المختصة للفصل فيه[92].

[92]– أنظر: حكم المحكمة الإدارية العليا المصرية في الطعن رقم 18006 لسنة 53 القضائية عليا– جلسة 10 /1/ 2009. (دائرة توحيد المبادئ)؛ مجلس الدولة – المكتب الفني – مجموعة المبادئ التي قررتها المحكمة الإدارية العليا السنة الرابعة

خاتمة

المدقق في عالمنا المعاصر يدرك أن التكنولوجيا والتقنيات الحديثة بشكل عام والإنترنت والتطبيقات الإلكترونية بشكل خاص هي مستقبل الشعوب والأمم، وأنها أصبحت تدخل في كل مناحي الحياة، وتعطى بدخولها مسميات جديدة لكل ما هو قائم دخلت عليه؛ كما أدت تلك التقنيات الحديثة إلى ظهور علوم جديدة ومعاملات جديدة، ومصطلحات جديدة؛ منها الحكومة الرقمية، أو الحكومة الإلكترونية أو الإدارة الإلكترونية أو الحكومة الذكية؛ والتي تقوم على فكرة إدخال التكنولوجيا الحديثة في كافة الأعمال الإدارية والقانونية التي تقوم بها السلطة التنفيذية، والتحول إلى الحكومة المفتوحة، الحكومة بلا أوراق، الحكومة على الخط؛ فهي إدارة إلكترونية لمرافق الدولة تستخدم فيها أدوات التكنولوجيا الحديثة في إنجاز المعاملات الإدارية؛ وقد حاولنا في بحثنا هذا إلقاء الضوء حول المدلول القانوني لمفهوم الحكومة الرقمية، والتعرف على أهم الفوارق وأوجه الاختلاف بينها وبين الحكومة التقليدية، والتي تُعد الدافع الرئيسي للتحول إليها من جانب أغلب دول العالم، ومن هذه الدول مصر التي حاولنا إلقاء الضوء على تجربتها بشيء من التفصيل. **وانتهينا إلى أن:**

1- التحول إلى الحكومة الرقمية ليس دربًا من دروب الرفاهية، وإنما حتمية فرضتها التغيرات العالمية، في ضوء ندرة الموارد وشحها، وكون العالم أصبح قرية صغيرة، فجذب الاستثمارات يفرض تطوير النظام الإداري بالدولة ليتوافق مع المعايير العالمية، إضافة إلى ما يحققه التحول من مميزات تصب في تحقيق توفير بالموازنة العامة للدولة، والمساعدة في مكافحة الفساد الإداري.

2- هناك عدد من السلبيات التي ستظهر عند التحول للحكومة الرقمية، إلا أنه يمكن بالتخطيط السليم للتحول للحكومة الرقمية التغلب عليها.

3- يمر التحول للحكومة الرقمية بعدة مراحل تبدأ **بمرحلة الوجود أو الظهور على الشبكة** والتي تتمثل في إنشاء موقع على شبكة الإنترنت يتضمن معلومات عن المؤسسة الحكومية ولا سيما عدد ساعات العمل والعنوان وأرقام الهاتف ووسائل الاتصال وتفاصيل عن الإجراءات التي ينبغي اتباعها؛ ثم **مرحلة التفاعل أو تمكين المعاملات** والتي يتجنب فيها المواطن عناء الانتقال إلى مقر المؤسسة الحكومية أو

والخمسين – من أول أكتوبر 2008 إلى آخر سبتمبر 2009 – ص 21.

في حكمها بجلسة 3 من ديسمبر سنة 2011 في الطن رقم 1208 لسنة 54 القضائية عليا، عدلت دائرة توحيد المبادئ عن هذا المبدأ، وانتهت إلى أنه لا وجه للتفرقة بين أي مدونات الحكم في شأن مدى جواز كتابتها بالكمبيوتر؛ حيث يستوي في ذلك كتابة بياناته الأساسية كرقم الدعوى وتاريخ إيداع العريضة وأسماء الخصوم، وكذا منطوق الحكم وكتابة غير ذلك من هذه المدونات، وانتهت إلى جواز كتابة مسودات الأحكام القضائية كاملة بواسطة جهاز الكمبيوتر، على أن توقع نهاية المسودة من الدائرة التي أصدرت هذه الأحكام.

إجراء مكالمة هاتفية للحصول على المعلومات إذ يستعيض عن ذلك بتقديم استمارة إلكترونية يمكن أن يملأها إلكترونيًا أو أن يطبعها ويرسلها بالبريد؛ ثم مرحلة **المعاملات أو التكامل الرأسي بين الأنظمة الحكومية** والتي يمكن للمواطن الحصول على الخدمة من خلال المواقع الإلكترونية للحكومة على شبكة الإنترنت، ودون حاجة لانتقال المواطن من مكانه ولانتظاره لساعات طويلة في صفوف طويلة، وأخيرا **مرحلة التحول أو التكامل الأفقي بين الأنظمة الحكومية** وهي تقوم على إشراك المواطنين ومؤسسات الأعمال في شئون الحكم، من خلال التفاعل مع صانعي القرار السياسي على كل المستويات الحكومية. وأغلب دول العالم لازالت تدور في فلك المرحلتين الثانية والثالثة.

4- هناك طريقتان لإنشاء الحكومة الرقمية الطريقة المركزية في إنشاء الحكومة الرقمية، والطريقة اللامركزية في إنشاء الحكومة الرقمية.

5- هناك عدد من المعوقات تعيق إنشاء الحكومة الرقمية منها ما هو تشريعي تنظيمي يتعلق بالتشريعات القائمة؛ ومنها ما هو إداري يتعلق بالهيكل التنظيمي الإداري وبموظفيه، ومنها ما هو مالي يتعلق بحجم نفقات التحول، ومنها ما هو سياسي يتعلق بالتوجه السياسي للدولة.

6- إمكانية التغلب على هذه المعوقات وخصوصًا المالي منها مع التحول التدريجي للحكومة الرقمية بالانتقال تدريجيا من مرحلة لأخري.

7- بدأت مصر في التحول للحكومة الرقمية مبكرا ومتواكبة مع دول العالم المتقدم إلا أن خطاها كانت بطيئة جدًا، إلا أنها في السنوات العشر الأخيرة بدأت القيادة السياسية تتبني التحول الرقمي، وهو ما ظهر في عدد من التشريعات التي صدرت، واللوائح التنظيمية، والقرارات الوزارية، ومن حدوث طفرة في البنية التحتية التكنولوجية، مع ظهور هذا التوجه في أحكام القضاء المصري التي تعد ترجمة حقيقية لما يدور في المجتمع والذي تبنى فكرة التحول للتكنولوجيا الحديثة سابقا في ذلك التشريعات المصرية بسنوات طوال.